E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1996/61
13 June 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٦
نيويورك، ٢٤ حزيران/يونيه - ٢٦ تموز/ يوليه ١٩٩٦
البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

تنسيق سياسات وأنشطة الوكالات المتخصصة والهيئات الأخرى لمنظومة الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع التالي: تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر

تقرير الأمين العام

موجز

يرمي هذا التقرير الى أن يساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مداولاته بشأن تنسيق سياسات وأنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال القضاء على الفقر. ومن شأن المناقشات في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة المجلس لعام ١٩٩٦، أن تتيح للمجلس تحقيق ثلاثة أهداف.

يتمثل الهدف الأول في كفالة تنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لأنشطة القضاء على الفقر على المستوى القطري، ومدى توافر الموارد. ويعالج هذا التقرير مسألة توفير الموارد للقضاء على الفقر إزاء خلفية تدهور إجمالي الموارد التي تقدم للمساعدة الإنمائية، وتطرح توصيات كي ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيها. ويعرض التقرير مبادرات لجنة التنسيق الإدارية من أجل تكامل الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للمتابعة على المستوى القطري للمؤتمرات، وتحليلات لآليات التنسيق ذات الصلة على المستوى القطري في مجال القضاء على الفقر. ويسلط الأضواء على توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل البرنامج والتنفيذ التابعة للجنة التنسيق الإدارية كي تتخذ الأمم المتحدة إجراءات مشتركة، ويقدم عددا من التوصيات كي ينظر المجلس فيها. وهي تتصل بتعريف استراتيجية للقضاء على الفقر؛ والمضي الى تقييم قطري عام للفقر؛ وتحسين الاستفادة من المذكرة الاستراتيجية القطرية ونظام المنسقين المقيمين؛ وتحسين التعاون مع مؤسسات بريتون وودز.

* E/1996/100.

260696 240696 240696 96-12303

وفيما يتعلق بهدف جعل البعد المتعلق بالفوارق بين الجنسين، عنصرا من العناصر الرئيسية يعرض هذا التقرير التقدم المحرز في أنشطة القضاء على الفقر التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، عن طريق الخطة المتوسطة الأجل الشاملة للمنظومة للنهوض بالمرأة، والجهود المشتركة بين الوكالات، واتخاذ تدابير على أساس نتائج الدورة السابقة للجنة مركز المرأة فيما يتعلق بالفقر. وتقترح توصيات لإدماج منظور الجنسين في متابعة المؤتمرات، وفي عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي نفسه.

ويهدف هذا التقرير أيضا الى مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تعزيز النظر المنسق والمتكامل في القضاء على الفقر على الصعيد الحكومي الدولي، لا سيما داخل أجهزته الفرعية. واستنادا الى استعراض عمل اللجان الفنية وعلى أساس تحليل لتوصيات المؤتمرات الدولية الرئيسية للقضاء على الفقر، تقدم توصيات كي يجري المجلس نفسه استعراضا متكاملا فيما يتعلق بإعادة تركيز عمل بعض اللجان الفنية على جوانب أساسية من جوانب القضاء على الفقر. ويجري أيضا تسليط الأضواء على عدد من المجالات التي قد يحسن أن تتعاون فيها اللجان الفنية بأن تقدم أحدها مدخلات للأخرى.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	١ - ٤	٥
أولا - تنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لأنشطة القضاء على الفقر على الصعيد الميداني ومدى توافر الموارد لتلك الأنشطة	٥ - ٨٠	٦
ألف - السياق	٥ - ١١	٦
باء - مبادرات لجنة التنسيق الإدارية من أجل دعم الأمم المتحدة المتكامل لمتابعة المؤتمرات على المستوى القطري	١٢ - ٢١	٨
جيم - آليات تنسيق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري	٢٢ - ٤٧	١٠
١ - نظام المنسقين المقيمين	٢٣ - ٢٦	١٠
٢ - مذكرة الاستراتيجية القطرية	٢٧ - ٣١	١١
٣ - لجنة الصعيد الميداني	٣٢ - ٣٥	١٢
٤ - الأفرقة العاملة المواضيعية	٣٦ - ٣٨	١٣
٥ - النهج البرنامجي	٣٩ - ٤٥	١٤
٦ - اجتماعات المائدة المستديرة وترتيبات الفريق الاستشاري	٤٦ - ٤٧	١٥
دال - حلقة العمل المعنية بالقضاء على الفقر التي نظمتها اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل البرنامج والتنفيذ	٤٨ - ٥٦	١٦
هاء - الموارد	٥٧ - ٦٠	١٨
الحاجة الى التنسيق على نطاق المنظومة	٦١ - ٦٥	١٩
واو - التوصيات	٦٦ - ٨٠	٢٠
ثانيا - إدماج المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين كعنصر رئيسي في أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالقضاء على الفقر	٨١ - ١٠٠	٢٣
ألف - تحليل	٨١ - ٩٦	٢٣
باء - التوصيات	٩٧ - ١٠٠	٢٦
ثالثا - نهج متسق ومتكامل للنظر في مسألة القضاء على الفقر على المستوى الحكومي الدولي	١٠١-١٨٥	٢٨
ألف - اعتبارات عامة	١٠١-١٠٦	٢٨

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
باء - الكيفية التي تم بها تقسيم العمل بين اللجان الفنية في الماضي بشأن مسألة القضاء على الفقر	١٢٣-١٠٧	٢٩
١ - نظرة شاملة بشأن عمل اللجان الفنية في مجال الفقر	١١٧-١٠٧	٢٩
٢ - تشخيص موجز	١٢٣-١١٨	٣٣
جيم - مقترحات بشأن تقسيم أفضل للعمل	١٨٤-١٢٤	٣٤
١ - نهج متكامل للقضاء على الفقر	١٣٨-١٣٠	٣٨
(أ) المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٣٥-١٣١	٣٨
(ب) اللجان الفنية	١٣٨-١٣٦	٣٩
٢ - إعادة تركيز أعمال اللجان الفنية على القضايا الأساسية للقضاء على الفقر	١٤٦-١٣٩	٤٠
٣ - توزيع العمل على اللجان الفنية، وتقرير كيفية نظر هذه اللجان أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المواضيع المشتركة	١٨٤-١٤٧	٤٢
(أ) تهيئة بيئة مؤاتية للقضاء على الفقر	١٥٤-١٤٩	٤٣
(ب) توفير الموارد للقضاء على الفقر	١٥٦-١٥٥	٤٤
(ج) الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للقضاء على الفقر	١٥٨-١٥٧	٤٤
(د) الخدمات الاجتماعية الأساسية كأداة حاسمة للقضاء على الفقر	١٧٠-١٥٩	٤٥
(هـ) الوصول الى موارد الإنتاج	١٧٣-١٧١	٤٧
(و) تمكين المرأة	١٧٧-١٧٤	٤٨
(ز) الفئات الضعيفة	١٧٩-١٧٨	٤٩
(ح) المشاركة	١٨١-١٨٠	٤٩
(ط) الاحصاءات	١٨٤-١٨٢	٥٠
دال - ملاحظات ختامية	١٨٥	٥١

مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير استجابة لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٢١/١٩٩٥ الذي قرر فيه المجلس تكريس الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٦ للنظر في تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الرامية الى القضاء على الفقر. وقرر المجلس أيضا في المقرر ذاته أن النظر في هذا الموضوع ينبغي أن يركز على ثلاث مجالات: (أ) تنسيق الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة من أجل تيسير الخطط والبرامج الوطنية للقضاء على الفقر فضلا عن تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، خاصة على الصعيد الميداني، ومدى توافر الموارد لمنظومة الأمم المتحدة للقيام بذلك؛ و (ب) تنسيق جهود الأمم المتحدة الرامية الى كفالة أن تراعي جميع الأنشطة التي تضطلع بها للقضاء على الفقر منظور الجنسين مراعاة تامة؛ و (ج) طرق لرصد أداء الأمم المتحدة في ميدان القضاء على الفقر، في سياق مواءمة برامج العمل المتعددة السنوات للجان المجلس الفنية.

٢ - يتألف هذا التقرير من ثلاثة فروع يقابل كل منها إحدى القضايا الثلاث التي حددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتركيز المناقشة عليها. وينبغي ملاحظة أنه تم أيضا إدراج منظور الجنسين في الفرعين الأول والثالث. ويتضمن كل فرع توصيات لمساعدة المجلس في مداولاته.

٣ - أعد التقرير بالتشاور مع المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة وعلى أساس معلومات قدمتها تلك المنظمات. وقد تم إعداده في سياق السنة الدولية للقضاء على الفقر والتحضير لعقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر. ووضعت في الاعتبار فيه أيضا المعلومات التي تم جمعها لأغراض استعراض ١٩٩٥ الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة والعمل الذي تضطلع به بشأن القضاء على الفقر اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل البرنامج والتنفيذ التابعة للجنة التنسيق الإدارية. وهو يتضمن أيضا وصفا للتقدم المحرز في متابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية، خاصة من جانب أفرقة العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات والتي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية لهذا الغرض، وأعمال اللجان الفنية في دوراتها المعقودة حديثا في ميدان القضاء على الفقر.

٤ - لقد حددت كافة المؤتمرات العالمية المعقودة حديثا قضايا وإجراءات للقضاء على الفقر. وكانت الأبعاد المختلفة للمشكلة مجالات تركيز لمختلف جداول الأعمال، وخطط وبرامج العمل، والإعلانات التي وضعتها المؤتمرات ابتداء بمؤتمر القمة العالمي للطفل ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وانتهاء بمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل). ومن خلال مواءمة برامج العمل بشأن القضاء على الفقر، سيتحقق تقدم صوب تأمين اتساق نهج السياسات المتبعة على الصعيد الميداني بخصوص ترويج منظور الجنسين في صلب المجتمع، واتساق النظر في هذه المسألة على الصعيد الحكومي الدولي.

أولا - تنسيق الدعم المقدم من الأمم المتحدة لأنشطة القضاء على الفقر على الصعيد الميداني ومدى توافر الموارد لتلك الأنشطة

ألف - السياق

٥ - لم ينفك القضاء على الفقر يمثل هدفا ذا أولوية في جميع المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة المعقودة منذ عام ١٩٩٠، وهو يندرج في صميم ولايات المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة التي تقوم بتنفيذ أنشطة في هذا الميدان على المستويات الدولي والإقليمي والقطري. وتتيح التوجيهات الفنية المتعلقة بالسياسات والصادرة عن المؤتمرات أساسا جديدا وأمتن لجهد منسق تضطلع به منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر. وفي نفس الوقت، لم يواكب تمويل أنشطة منظومة الأمم المتحدة في هذه الميادين الطلبات التي يتعين على المنظومة تلبيتها لمساعدة البلدان التي تنفذ فيها البرامج في جهودها الرامية الى القضاء على الفقر. ويتناول الجزء الفرعي هاء أدناه مسألة الموارد بمزيد من التفصيل.

٦ - ان المؤتمرات العالمية التي عالجت هذا الموضوع حديثا شددت على أن المسؤولية عن صياغة وتنفيذ السياسات للقضاء على الفقر ينبغي أن يتم تحملها بصورة أولية على الصعيد القطري. وتهدف مشاركة صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها في الجهود العامة المبذولة من أجل القضاء على الفقر الى مساعدة الدول الأعضاء في تحويل الأهداف العالمية للمؤتمرات الدولية وولايات كل منظمة بموجب نظامها الأساسي الى إجراءات وأنشطة محددة على الصعيد القطري بصورة خاصة.

٧ - تقتصر عادة أنشطة المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة على دعم الجهود التي تضطلع بها البلدان المعنية للقضاء على الفقر. وهي تركز على بناء القدرات وتؤدي دورا حفازا، إذ أن الجهات الفاعلة الرئيسية في معالجة هذه المشكلة هي الحكومات ذاتها، سكانها وحكوماتها ومؤسساتها. ورغم أن هذا لا يترك إلا دورا محدودا لمنظومة الأمم المتحدة بالمقارنة مع المؤسسات الوطنية، فإن التقليل من الفقر يظل أولوية أساسية للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وتعمل المنظومة في هذا الميدان من خلال مبادرات يمكن تجميعها في ثلاث فئات رئيسية: (أ) تقديم المشورة في مجال السياسات بصورة عامة؛ و (ب) تعزيز قاعدة المعلومات عن الفقر، وفي حالة عدد من المنظمات؛ (ج) الدعم لتطوير وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، ومبادرات ملموسة أخرى تفيد الفقراء مباشرة.

٨ - يمثل هدف القضاء على الفقر تحديا رئيسيا لمنظومة الأمم المتحدة ومنظماتها، وذلك ليس فقط نظرا لأهميته كهدف عالمي، بل وكذلك بسبب نطاقه الواسع وتعقده وطابع تعدد القطاعات الذي يتميز به وضرورة إشراك جهات فاعلة متعددة. ونظرا لتنوع ولايات وأنشطة المنظمات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان، فإن المواءمة والتنسيق فيما بين جميع الأطراف المشاركة في الكفاح من أجل القضاء على الفقر يكتسيان أهمية حاسمة، خاصة على الصعيد القطري.

٩ - وترد توجيهات محددة في مجال السياسات بخصوص المساعدة المقدمة من منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر في الفصل الخامس من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥[١]. وتتيح هذه التوصيات الأساس لتعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري ولتحسين التنسيق في القضاء على الفقر. وقد ذكرت الإجراءات التالية في هذا الصدد:

(أ) جميع الوكالات المتخصصة والمؤسسات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة مدعوة إلى تعزيز وتعديل أنشطتها وبرامجها واستراتيجياتها المتوسطة الأجل، حسب الاقتضاء، لكي تأخذ في الاعتبار متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وينبغي أن تستعرض الهيئات الحكومية المختصة سياساتها وبرامجها وميزانياتها وأنشطتها في هذا الصدد؛

(ب) ينبغي أن توفر منظومة الأمم المتحدة التعاون التقني وغيره من أشكال المساعدة للبلدان النامية، وخاصة بلدان افريقيا وأقل البلدان نموا، في تنفيذ إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية[٢] وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتحقيقا لهذه الغاية؛

(ج) ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها الوكالات التقنية والقطاعية ومؤسسات بريتون وودز، أن توسع وتحسن تعاونها في ميدان التنمية الاجتماعية لكفالة تكامل جهودها والقيام حيثما أمكن بالجمع بين الموارد في مبادرات مشتركة للتنمية الاجتماعية تدور حول أهداف مشتركة لمؤتمر القمة؛

(د) ينبغي تحسين التنسيق على الصعيد القطري من خلال نظام المنسقين المقيمين لكي يراعي تماما إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية وما يتصل بهما من اتفاقات دولية؛

(هـ) ينبغي تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على جمع المعلومات وتحليلها وعلى وضع مؤشرات للتنمية الاجتماعية، مع مراعاة العمل الذي أنجزته البلدان المختلفة، وبخاصة البلدان النامية، وينبغي أيضا تعزيز قدرة الأمم المتحدة على توفير الدعم في مجال السياسة العامة والدعم التقني والمشورة، بناء على الطلب، لتحسين القدرات الوطنية في هذا الصدد.

١٠ - وقد حث مؤتمر القمة الحكومات أيضا على تحقيق تكامل الأهداف والمقاصد لمكافحة الفقر بحلول عام ١٩٩٦. وينبغي أن يضع كل بلد تعريفا دقيقا وتقييما للفقر المدقع في إطار خطط وطنية تطرق الأسباب الهيكلية للفقر.

١١ - وفي ضوء التوصيات المقدمة في المؤتمرات، وخاصة في كوبنهاغن، تقوم منظومة الأمم المتحدة حاليا بعملية تنظيم ذاتي من أجل تقديم دعم متكامل للبلدان في تنفيذ نتائج المؤتمرات.

باء - مبادرات لجنة التنسيق الإدارية من أجل دعم الأمم المتحدة المتكامل لمتابعة المؤتمرات على المستوى القطري

١٢ - قررت لجنة التنسيق الإدارية، في دورتها العادية الثانية لعام ١٩٩٥، أن تقوم في المستقبل باستعراض نتائج المؤتمرات العالمية الحديثة بطريقة متكاملة، وفي سياق نهج مواضيعي، استنادا إلى أعمال آليتها الدائمة والآليات المختصة الأخرى المشتركة بين الوكالات. وأجرت اللجنة، في دورتها العادية الأولى لعام ١٩٩٦، هذا الاستعراض المواضيعي بشأن انتعاش وتنمية الاقتصاد الأفريقي، وهو موضوع طرقته كافة المؤتمرات المعقودة حديثا. واستعرضت اللجنة في تلك الدورة أيضا التقدم المحرز في المتابعة المنسقة للمؤتمرات المعقودة على المستويين الإقليمي والقطري.

١٣ - على المستوى الإقليمي، يقوم حاليا الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية بوضع برامج عمل منسقة لدعم أهداف المؤتمرات، وذلك بالاشتراك مع الوكالات والبرامج المعنية، وبالتشاور مع المنسق الخاص للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

١٤ - وتتولى تقديم الدعم المنسق والمتكامل للعمل على المستوى القطري فرق العمل المخصصة الثلاث المشتركة بين الوكالات، التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٥ حول المواضيع المترابطة التالية: (أ) البيئة الداعمة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية، (ب) العمالة وسبل الرزق المستدامة، (ج) الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وقد شرعت فرق العمل الثلاث جميعها في الاشتغال بمشاركة فاعلة من كافة الوكالات المعنية.

١٥ - وقامت فرقة العمل المعنية بالخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، التي يؤدي صندوق الأمم المتحدة للسكان مهام الوكالة الرائدة لها، بتحديد ستة مجالات للعمل. وفيما يلي هذه المجالات: السكان، التعليم الأساسي، الرعاية الصحية الأولية، المأوى، مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحي، الخدمات الاجتماعية الأساسية في طور ما بعد الأزمات. وأنشئ فريقان عاملان - أحدهما معني بالرعاية الصحية الأولية والآخر معني بالتعليم الأساسي - سيطرقان مسائل مشتركة بين القطاعات، مثل المؤشرات، والتمويل وتعبئة الموارد، ومنظور الجنسين، واستهداف مجموعات محددة، والسياسات في القطاع الاجتماعي، وإشراك المجتمع المدني. وستُطرق أيضا قضايا الجوع والبيئة. وستشمل النتائج النهائية لأعمال فرقة العمل، في جملة أمور، مبادئ توجيهية خاصة بنظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ومبادئ توجيهية أخرى؛ وتحديد المؤشرات للخدمات الاجتماعية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن مؤتمرات رئيسية؛ واستعراض أفضل الممارسات والدروس المستفادة. ويتوقع أن تكمل فرقة العمل أنشطتها في غضون ستة أشهر.

١٦ - ومن المقرر أن تقوم فرقة العمل المعنية بالعمالة وسبل الرزق المستدامة، التي تتولى منظمة العمل الدولية عقد اجتماعاتها، بإعداد تقرير توليفي يستخدمه، بصورة خاصة، نظام المنسقين المقيمين للأمم

المتحدة. وسيوجز التقرير الدروس التي يمكن استخلاصها من التجربة على الصعيد القطري وفي بلدان متعددة، بغية اقتراح طرق لتحسين التعاون فيما بين الوكالات. وينبغي أن يهدف التقرير أيضا إلى تحسين فهم العناصر التي تسهم في تعزيز العمالة وسبل الرزق المستدامة في حالات محددة، والمؤشرات اللازمة لرصد التقدم المحرز. وسيشكل التقرير نتيجة لعدد من الاستعراضات القطرية تقرر الشروع فيها قريبا بشأن طائفة متنوعة من القضايا العامة والمحددة ذات الصلة بالعمالة وسبل الرزق المستدامة، وكذلك للنظر في مواضيع مثل الأثر المترتب على العولمة، والتطور التكنولوجي، والمؤشرات. ويتوقع أن تقدم فرقة العمل تقريرها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

١٧ - وستقوم أيضا فرقة العمل المعنية بالبيئة الداعمة، والتي تولى البنك الدولي تشكيلها، بإعداد تقرير توليفي يستخدمه المنسقون المقيمون وغيرهم من الممثلين القطريين. وسيهدف التقرير إلى توفير إطار مشترك لجهود منظومة الأمم المتحدة المتصلة بتهيئة بيئة داعمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من أجل تعزيز قدرة المنظومة على مساعدة البلدان في تنفيذ برامجها الخاصة للوفاء بمتطلبات أوضاع كل منها. ويتمثل هدف هذا التقرير أيضا في دعم التعاون فيما بين الوكالات على الصعيد القطري بشأن البيئة الداعمة. وقد أنشئت ثلاثة أفرقة عاملة بشأن (أ) الاقتصاد الكلي والإطار الاجتماعي (يتناول مسائل السياسات الاقتصادية والاجتماعية)، و (ب) بناء القدرات لإدارة الشؤن العامة وهو سيتناول مسألة بناء القدرات المؤسسية، و (ج) المؤشرات، وهو سيتناول وسائل قياس مدى النجاح في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وذكرت فرقة العمل أنها، لدى القيام بعملها، ستستعين بالنتائج المحرزة وستختبرها في ضوء أفضل ممارسة على المستوى القطري. وذكرت أيضا أنها ستضع في الحسبان دينامية التكامل العالمي وحقيقة أنه لم يعد بإمكان فرادى البلدان تصميم وتهيئة بيئة داعمة على انفراد. ومن المقرر أيضا أن تنظر فرقة العمل في الأثر المترتب على الأنماط المتغيرة لتدفقات رأس المال بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، إذ أن زيادة تدفقات رأس المال من شأنها أن تمكّن الأمم المتحدة من تخصيص حصة أكبر من الموارد المتعددة المصادر للقضاء على الفقر ومن المساعدة في توجيه قدر من الاستثمار الخاص إلى مشاريع القضاء على الفقر. ويُتوقع أن فرقة العمل ستكمل أعمالها في غضون سنة واحدة.

١٨ - أكدت لجنة التنسيق الإدارية على أهمية وجود روابط فنية وثيقة بين فرق العمل المخصصة الثلاث. ودعت اللجنة فرق العمل إلى النظر في إمكانية تشكيل أفرقة عاملة مشتركة بخصوص مجالات مثل المؤشرات، والخدمات الاجتماعية، وذكرت أن القضايا المشتركة بين المجالات، مثل تعزيز حقوق الإنسان، والنهوض بالمرأة، ينبغي أن تتناولها كل فرقة عمل بالصلة مع الموضوع المسند إليها (المواضيع المسندة إليها). وسيتعين أيضا إدماج ناتج مؤتمر الموئل، في أعمال فرق العمل. وأكدت لجنة التنسيق الإدارية كذلك على ضرورة أن تقيم فرق العمل روابط وثيقة مع الترتيبات المشتركة بين الوكالات لمتابعة مؤتمر بيجين ولجنة التوجيه المعنية بمبادرة الأمم الخاصة على نطاق المنظومة بشأن افريقيا.

١٩ - وينبغي أيضا إقامة روابط فنية وثيقة بين فرق العمل المخصصة الثلاث واللجان الدائمة التابعة للجنة التنسيق الإدارية، من أجل كفالة الاستمرارية في متابعة المؤتمرات بعد أن تكمل فرق العمل أنشطتها.

وذكرت لجنة التنسيق الإدارية أن الوكالات الرائدة يمكن أن تستمر في أداء دورها في مساعدة اللجان الدائمة التابعة للجنة في هذا الصدد.

٢٠ - على الصعيد القطري، يقوم المنسقون المقيمون حاليا بإنشاء أفرقة مواضيعية أو بتحقيق أقصى استخدام للأفرقة القائمة لدعم التنفيذ القطري المتكامل لتوصيات المؤتمرات العالمية، على النحو الموصوف أعلاه. وفضلا عن ذلك، اتخذت منظمات عديدة خطوات لتعزيز التعاون والتنسيق مع وحدات أخرى من المنظومة بخصوص أنشطة متصلة بمتابعة مؤتمرات، خاصة على الصعيد القطري. وشجعت لجنة التنسيق الإدارية المنظمات الأخرى على القيام، بنفس الصورة، بتعزيز العمل التعاوني على الصعيد القطري، بقيادة المنسق المقيم.

٢١ - وقررت لجنة التنسيق الإدارية في دورتها العادية المعقودة حديثا إنشاء لجنة مشتركة بين الوكالات معنية بالمرأة (انظر الفرع ثانيا، الفقرة ٩٤). كذلك، فإن اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة، التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية لكفالة تنسيق الاستجابة على نطاق المنظومة لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣]، تشكل هي أيضا جزءا من الجهاز المؤسسي لمتابعة المؤتمر.

جيم - آليات تنسيق منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري

٢٢ - يجرى التنسيق على الصعيد القطري لأنشطة منظومة الأمم المتحدة التنفيذية في ميدان القضاء على الفقر، تحت الاشراف العام للحكومة، على أساس عدد من الآليات التي أنشئت لتحسين اتساق استجابة المنظومة لما للبلدان المتلقية من احتياجات في مجال التنمية. ومن بين هذه الآليات، ينبغي إبراز ما يلي: (أ) نظام المنسقين المقيمين؛ (ب) مذكرة الاستراتيجية القطرية؛ (ج) لجان الصعيد الميداني؛ (د) الأفرقة العاملة المواضيعية؛ (هـ) النهج البرنامجي؛ (و) العملية التشاورية التي عززتها اجتماعات المائدة المستديرة واجتماعات الفريق الاستشاري.

١ - نظام المنسقين المقيمين

٢٣ - تتحمل الحكومة في جميع البلدان المتلقية المسؤولية الأولية عن التنسيق على الصعيد القطري للدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة من أجل القضاء على الفقر. بيد أن نظام الممثلين المقيمين يؤدي دورا هاما بوصفه آلية تنسيق أيضا، إذ يعزز المواءمة والتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري ويشجع تكامل دعم منظومة الأمم المتحدة مع اتجاهات التنمية الوطنية.

٢٤ - كثيرا ما تكون أنشطة القضاء على الفقر الأولوية العليا للدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة عن طريق نظام المنسق المقيم. وقد أكدت ذلك المعلومات التي جمعت بمناسبة استعراض عام ١٩٩٥ الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم

المتحدة. وقد اعتبر مجموع ٩٣ من بين المنسقين المقيمين الذين ردوا على استمارات الاستعراض والبالغ عددهم ١٠٥ أن الفقر يشكل إحدى القضايا الانمائية الرئيسية التي تعالجها منظومة الأمم المتحدة في البلدان المتلقية بناء على طلبها.

٢٥ - إن نظام المنسقين المقيمين عملية تنسيق لمنظومة الأمم المتحدة تقوم على أساس المشاركة ولا يمارس فيها المنسق المقيم، صاحب الدور القيادي، مسؤوليات إشرافية. فهو - أو هي - يعمل بمثابة الميسر والحفاز وقائد الفريق، ويحفز على التشاور فيما بين هيئات المنظومة. ويتيح نظام المنسقين المقيمين لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها، ولممثلي هذه الهيئات القطريين فرصة للعمل معا على تحقيق تكامل المعونة التي يقدمونها من أجل القضاء على الفقر، وذلك بطريقة منسقة بغية تحقيق أقصى أثر ممكن. ويعزز النظام تكامل منظمات الأمم المتحدة بالاستناد إلى تنوع ولاياتها وتجربتها من خلال التمهيد لتوزيع العمل على النحو الملائم في حدود مجالات الاختصاص المختلفة.

٢٦ - إن التقدم المحرز على المستوى القطري في استخدام نظام المنسقين المقيمين لدعم تنسيق أنشطة القضاء على الفقر على نطاق المنظومة قد أصبح جليا في بعض البلدان، لكنه ربما ظل محدودا حتى الآن في بلدان أخرى. ورغم أنه كثيرا ما يجرى التنسيق في إطار نظام المنسقين المقيمين بخصوص مسائل مثل الأمن والمراسم والمسائل الادارية العامة، فإنه يتعين القيام بالتنسيق، بصورة خاصة، في المسائل البرنامجية، التي يشكل القضاء على الفقر المجال المتسم بأقصى أهمية حيوية فيها، على النحو المذكور في الفقرة ٤١ من قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ التي ينبغي بموجبها أن تستعرض اللجنة المنشأة على الصعيد الميداني الأنشطة الفنية قبل الموافقة عليها. وينطبق هذا بالخصوص على مسائل مثل القضاء على الفقر نظرا أهميته الأساسية. ولكفالة التقدم على نطاق أوسع، يتعين وضع ترتيبات لتأكيد مشاركة جميع ممثلي هيئات منظومة الأمم المتحدة في نظام الممثلين المقيمين، وذلك بإخضاع كل منهم للمساءلة من جانب منظمته عن فعالية واتساق أداء النظام لمهامه على الصعيد القطري.

٢ - مذكرة الاستراتيجية القطرية

٢٧ - تمثل مذكرة الاستراتيجية القطرية إحدى الأدوات الرئيسية المتاحة في إطار نظام المنسقين المقيمين والتي يمكن أن تستخدم لتعزيز التنسيق على الصعيد القطري لأنشطة القضاء على الفقر التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. وتتمثل المذكرة، التي يجرى إعدادها بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، في وثيقة تعدها الحكومة بمساعدة من هيئات منظومة الأمم المتحدة وبالاشتراك معها. ويتوقع من نظام المنسقين المقيمين أن يساعد ويسهم في عملية إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية بقيادة المنسق المقيم.

٢٨ - يمكن استخدام مذكرة الاستراتيجية القطرية لتنسيق مبادرات القضاء على الفقر إذا عزمت الحكومة عل العمل في هذا الميدان بوصفه أحد الأهداف الانمائية الرئيسية التي تتطلب الدعم من منظومة الأمم

المتحدة. ولدى توفر هذا الشرط، يمكن أن تتيح المذكرة إطارا مراجعيا للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان القضاء على الفقر، فتحقق تمشي تلك الأنشطة مع سياسات التنمية الوطنية، وأن تشكل إطارا لجميع البرامج القطرية والبرامج والمشاريع الأخرى. ويمكن أيضا أن تتيح مذكرة الاستراتيجية القطرية الأساس لرصد وتقييم تلك الأنشطة حين تتخذ الترتيبات الملائمة لذلك الغرض.

٢٩ - اعتمد رسميا حتى الآن ١٣ بلدا مذكرة استراتيجية قطرية. وأعرب ٨٨ بلدا عن اعتزام القيام بذلك. وقد بلغ ٥١ بلدا من بين هذه البلدان الثمانية والثمانين طور الصياغة الفعلية للمذكرة ويتوقع أن تكون الصيغة النهائية لهذه الوثيقة جاهزة في مستقبل قريب.

٣٠ - في البلدان الـ ١٣ التي أكملت عملية وضع مذكرة الاستراتيجية القطرية، يشكل القضاء على الفقر موضوعا مركزيا في المذكرة، ولو أن التعابير المستخدمة قد تكون مختلفة باختلاف الحالات. في بعض هذه الحالات، يمثل القضاء على الفقر الموضوع العام الذي يتبلور حوله تعاون منظومة الأمم المتحدة بأسره. وتتأكد أيضا المكانة المركزية للقضاء على الفقر في مشاريع المذكرات التي أعدتها مجموعة أخرى تتألف من ١٤ بلدا وفي المخططات الموجزة لمذكرات مجموعة ثالثة تضم ٢٤ بلدا. وتؤكد هذه الاتجاهات توقعات أن مذكرة الاستراتيجية القطرية يمكن أن تؤدي دورا هاما في استراتيجيات القضاء على الفقر.

٣١ - وبما أن مذكرة الاستراتيجية القطرية مبادرة طوعية من البلدان المتلقية، لم تقرر البلدان كافة صياغة هذه الوثيقة بوصفها إطارا مرجعيا. وأكدت الجمعية العامة حديثا، في قرارها ٥٠/١٢٠، ضرورة أن تنظر منظومة الأمم المتحدة بعناية في السبل الكفيلة بتأمين استجابة أكثر اتساقا من جانب المنظومة للخطط والأولويات الوطنية للحكومات المتلقية دون اعتبار لما إذا كانت هناك مذكرة استراتيجية قطرية. ويعني هذا أن وجود إطار مرجعي عام على نطاق المنظومة للأنشطة البرنامجية لازم على كل حال. بيد أن عملية صياغة مذكرة استراتيجية قطرية قد بدأت وينبغي أن تشكل الاطار المناسب لاستجابة متسقة من جانب المنظومة.

٣ - لجنة الصعيد الميداني

٣٢ - يتجلى الطابع الجماعي لنظام المنسقين المقيمين في اللجنة المنشأة على الصعيد المحلي، وهي الآلية التي يجتمع في إطارها مختلف ممثلي منظومة الأمم المتحدة في البلد لأغراض التشاور والتنسيق. وفي قرار الجمعية العامة ٤٧/١٩٩، طلب من الممثلين المقيمين أن ينشئوا، بالتشاور مع الحكومات المضيفة، لجنة مناسبة على الصعيد الميداني تتألف عادة من جميع الممثلين المقيمين لمنظومة الأمم المتحدة، تعمل تحت قيادة المنسق المقيم كآلية للتنسيق للأمم المتحدة في البلدان المعنية.

٣٣ - لم ينشئ هذه اللجان إلا ما يزيد بقليل عن ٥٠ في المائة من الممثلين المقيمين البالغ عددهم ١٠٢ الذين ردوا على الاستمارة التي أعدت في إطار استعراض ١٩٩٥ الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة

الأنشطة التنفيذية الانمائية؛ وذكر ٢٠ في المائة آخرون من هؤلاء الممثلين المقيمين أنه يجرى بانتظام عقد اجتماعات تنسيق بشأن عمليات محددة ولو أن لجنة الصعيد الميداني لم تنشأ رسميا. وتعقد "اجتماعات رؤساء الوكالات"، وفقا للتعبير الذي كثيرا ما يشار به إلى تلك الاجتماعات في سياق الأنشطة القطرية، في جميع البلدان تقريبا، ولو أن عدم إنشاء لجنة الصعيد الميداني رسميا قد ينطوي على آثار بالنسبة لتحديد مستوى المسؤوليات والقرارات المتوخاة.

٣٤ - تتيح لجنة الصعيد الميداني فرصة لاستعراض البرامج والمشاريع الكبرى لمنظومة الأمم المتحدة بغية تأمين تكاملها. وبالاضافة إلى ذلك، تستعرض اللجنة الاستراتيجيات والتقييمات القطاعية التي تضعها الوكالات، وتقدم التوجيه والمشورة بخصوص البرامج المقترحة، وتيسر تحديد البرامج والمشاريع التي يمكن النظر في إمكانية تخصيص تمويل تكميلي لها وتنسيق تنفيذها. ورغم أن ترتيبات مخصصة قد وضعت، مثل لجان التوجيه أو الأفرقة المشتركة، وأنها تركز بالتحديد على مذكرة الاستراتيجية القطرية، فإن المناقشة الأولى بشأن المشاركة الفاعلة لمنظومة الأمم المتحدة في صياغة مذكرة الاستراتيجية القطرية تجرى عادة في لجنة الصعيد الميداني. ويمكن أن تمثل لجنة الصعيد الميداني آلية فعالة جدا على المستوى التنظيمي لإقامة حوار بنّاء ومتسم بالشفافية فيما بين الممثلين القطريين لمختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة. ويمكن أن تتولى تكملة دور لجنة الصعيد الميداني لجان فرعية تكون أكثر اتساما بالطابع التقني وتعالج قضايا محددة (انظر أدناه مناقشة الأفرقة العاملة المواضيعية).

٣٥ - ومن ثم فإن التزام منظومة الأمم المتحدة بتنسيق أنشطة القضاء على الفقر داخل المنظومة ينبغي أن ينظر إليه في سياق أنشطة لجان الصعيد الميداني واهتمامها بهذا الموضوع. بيد أن مجرد إنشاء لجنة الصعيد الميداني لا يكفي لضمان أن يتحقق التنسيق ومواءمة البرمجة والتنفيذ لمبادرات ملموسة بشأن القضاء على الفقر. كذلك، فإن الحوار النشيط فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في إطار لجنة الصعيد الميداني لا يكفي لتأمين إقامة حوار من النوع ذاته بين المنظومة والحكومة وهذا الحوار الأخير شرط أساسي للتنسيق الفعلي على الصعيد القطري.

٤ - الأفرقة العاملة المواضيعية

٣٦ - إن الأفرقة العاملة المواضيعية، التي كثيرا ما تنشأ على الصعيد القطري فيما بين هيئات منظومة الأمم المتحدة، أكثر اتجاها من غيرها صوب تنسيق مبادرات ملموسة بشأن القضاء على الفقر. وفي استعراض عام ١٩٩٥ الشامل للسياسات الذي يجرى كل ثلاث سنوات، أكد ٧٢ في المائة من المنسقين المقيمين إنشاء أفرقة عاملة مواضيعية. وتوجد هذه الآلية في أمريكا اللاتينية (٨٩,٥ في المائة) أكثر من المناطق الأخرى. وقد تبين أنها أنشئت في ٧٠ في المائة من البلدان الآسيوية و٦٩ في المائة من البلدان الافريقية.

٣٧ - وكثيرا ما تُجرى على صعيد هذه الأفرقة العاملة المواضيعية تحليلات تفصيلية لموضوع الفقر والنظر فيها ومناقشتها، وتحديد الاختصاصات للتنسيق التنفيذي لفرادى المبادرات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٣٨ - قد تختلف عضوية الأفرقة العاملة المواضيعية باختلاف الحالات. وبصورة عامة، يكون الأعضاء العاديون في هذه الأفرقة من بين الموظفين المسؤولين عن القضاء على الفقر أو عن مبادرات متصلة به. وتُركز بعض الأفرقة، بالتحديد، على مسألة القضاء على الفقر؛ وتطرق أفرقة أخرى مسائل أعم، من بينها مثلا التنمية البشرية المستدامة، والتنمية الاجتماعية، وهي مسائل يشكل الفقر أحد أبعادها الرئيسية أيضا. وتشمل هذه الأفرقة العاملة المواضيعية مشاركة المسؤولين الحكوميين، والمانحين (الثنائيين والمتعددي الأطراف على السواء)، والخبراء الوطنيين، وممثلي الجامعات والمنظمات غير الحكومية والنقابات واتحادات الشركات المحلية وغير ذلك من المنظمات أو الرابطات الوطنية التي تمثل مصالح مجموعات خاصة.

٥ - النهج البرنامجي

٣٩ - اعتمدت منظومة الأمم المتحدة تعريفا موحدا للنهج البرنامجي وفقا لتوصيات الجمعية العامة في قرارها ١٩٩/٤٧، استنادا إلى الاتفاق الذي توصلت إليه اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية والذي أحيل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٣. وقد أوجز جوهر النهج البرنامجي، من حيث المفهوم، في استعراض ١٩٩٥ الشامل للسياسة الذي يجرى كل ثلاث سنوات والذي تم فيه التأكيد (انظر الوثيقة A/50/202-E/1995/76، المرفق، الفقرة ٧٢) على أن النهج البرنامجي ينطوي على استخدام الأموال الخارجية بشكل يتلاءم وأهداف دعم البرامج القطرية على أفضل وجه. وينبغي أن يندمج الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة مع الدعم الوطني وغيره من الدعم الخارجي، وألا يكون قائما على مشاريع منفصلة، وإنما موجها نحو الأهداف.

٤٠ - وبالتالي، يتيح النهج البرنامجي أساسا مفاهيميا لإدراج مبادرات القضاء على الفقر في أطر موحّدة تسمى "برامج وطنية". وهذه البرامج تُستنبط وتصمَّم وتدار وتُرصد تحت مسؤولية وقيادة الحكومات المتلقية. وبإمكان هيئات منظومة الأمم المتحدة أن تشارك في هذا المسعى، إما بمساعدة الحكومات في تصميم وإدارة هذه البرامج الوطنية وإما من خلال مبادرات ملموسة مندمجة في العناصر التنفيذية للبرامج. ومن ثم فإن النهج البرنامجي يكفل التنسيق التنفيذي لمبادرات القضاء على الفقر، وذلك من خلال إدماج تلك المبادرات في مخططات متسقة، هي البرامج الوطنية التي تحدد، في العادة، وفقا لعناصر شاملة للقطاعات وتنعكس فيها الأولويات الإنمائية للحكومة.

٤١ - تجـــرى في إطار كل برنامج وطني مواءمة المساهمات الآتية من مصادر متنوعة، وطنية أو خارجية - وفي حالة المصادر الخارجية من الأمم المتحدة أو من مساهمين آخرين (ثنائيين ومتعددي الأطراف) - في داخل أطر تراعي الالتزامات الملموسة من الحكومة من خلال مخصصات موارد الميزانية.

٤٢ - وكثيرا ما يتخذ التعاون المتعدد الوكالات على الصعيد التنفيذي شكل إسهام بصورة مشتركة في صياغة البرامج الوطنية، وفي تنفيذها في طور لاحق، وفقا للاتجاهات المذكورة هنا بخصوص النهج البرنامجي. وقد حدث ذلك بخصوص مبادرات مثل البرامج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في العديد من البلدان المتضررة، أو برامج متعددة الوكالات/متعددة المانحين مثل مبادرة مكافحة حشرة مرض شاغا في بوليفيا.

٤٣ - ومن ضمن المبادرات التي تؤدي دورا أساسيا في تحقيق تحسينات في أحوال المعيشة، ينبغي إعطاء مكانة خاصة للبرامج الوطنية المعروفة بأنها مبادرات وطنية للقضاء على الفقر، ولأهداف أعم مثل التنمية الاجتماعية، والتنمية البشرية، والتنمية البشرية المستدامة، وهي كلها تشتمل على الفقر بوصفه أحد مكوناتها الهامة. وتمثل هذه المبادرات شكل التعاون الأكثر توحيدا فيما بين هيئات منظومة الأمم المتحدة لتنظيم وتنسيق الاجراءات المتخذة للقضاء على الفقر، بما في ذلك تقديم الدعم لتحديد الاتجاهات فيما يتعلق بالسياسات وهي أسس أي "برنامج وطني لمكافحة الفقر". ويجري عادة تحديد مجموعة من الإجراءات أو الخطط أو البرامج أو عناصر البرامج تكون ملموسة بقدر أكبر، بعد أن يتم تحديد إطار السياسات، وذلك بمشاركة عدد كبير من الكيانات المتعاونة، خارج منظومة الأمم المتحدة أيضا.

٤٤ - تصمم هذه المبادرات، في العادة، في إطار التعاون مع منظمات مختلفة للأمم المتحدة، وتشارك هذه المنظمات في بعثات استطلاعية أو في أعمال الصياغة التقنية للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات أو لخطط العمل، وكذلك في تنفيذ فرادى عناصر البرامج. وكثيرا ما استخدمت الموارد المعروفة بتسمية الفئة ١ من خدمات الدعم التقني (TSS-1) لمباشرة مبادرات من هذا النوع. وحين تكون هذه المبادرات الوطنية العامة قائمة، فهي تمثل في العادة، إما جوهر مذكرة الاستراتيجية القطرية وإما أحد مواضيعها الأساسية، إن كانت هذه الآلية قد اعتمدت.

٤٥ - إن العديد من هذه الأنشطة التعاونية على نطاق المنظومة، التي تتبع النهج البرنامجي، لها أيضا هيكل عام يتجاوز حدود البعد القطري ليشمل مناطق بأسرها، بل وربما جرى استنباطها بوصفها مبادرات عالمية النطاق. وهذا ما حدث بخصوص مبادرات مثل "التعليم للجميع" وبرامج فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب.

٦ - اجتماعات المائدة المستديرة وترتيبات الفريق الاستشاري

٤٦ - تُعتبر اجتماعات المائدة المستديرة التي يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واجتماعات الفريق الاستشاري التي يديرها البنك الدولي ترتيبات مفيدة للتنسيق بين المانحين والحكومات المتلقية. ويمكن أن تتيح هذه الآليات التشاورية المشتركة بين المانحين والحكومات فرصة لكي تناقش الحكومات المانحة مع كبار المسؤولين الحكوميين العناصر الرئيسية لاستراتيجية البلد للتقليل من الفقر، والتقدم الذي أحرزه البلد وقدرته على الرصد في هذا الميدان. ولا شك في أن إشراك المانحين الرئيسيين والحكومة في

استعراض برامج نفقات القطاع العام يمثل قناة هامة يمكن من خلالها إصدار توصيات قد تؤثر في مدى نجاح استراتيجيات القضاء على الفقر.

٤٧ - إن قضايا التنمية، مثل القضاء على الفقر، والتنمية الاجتماعية، وبناء القدرات، رغم أنها تناقش في هذه الاجتماعات، ليس لها إلا أهمية ثانوية بالنسبة لتحليل الالتزام المالي والاقتصادي من جانب الحكومة المتلقية بسد العجز في التمويل، وهو تحليل يشكل العنصر الأساسي في هذه الاجتماعات. وعلى أساس هذا الاتجاه، يتبين أن جداول أعمال هذه الاجتماعات، وتحديد المشاركين فيها، ونتائجها لا تؤثر تأثيرا حاسما في تنسيق برامج وأنشطة القضاء على الفقر على الصعيد القطري.

دال - حلقة العمل المعنية بالقضاء على الفقر التي نظمتها اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل البرنامج والتنفيذ

٤٨ - في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، أنشأت اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل البرنامج والتنفيذ فريقا عاملا معنيا بالفقر لتعزيز الوعي بالأعمال الجارية لمنظومة الأمم المتحدة بشأن القضاء على الفقر، وللمساعدة في تحديد فرص للتعاون فيما بين الوكالات.

٤٩ - وبعد التشاور مع جميع المنسقين المقيمين والممثلين الميدانيين بشأن تقرير أول عن "أعمال منظومة الأمم المتحدة في مجال تخفيف الفقر"، عقدت اللجنة حلقة عمل لتلاقح الأفكار بخصوص القضاء على الفقر، وذلك في المركز الدولي للتدريب في تورين في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦.

٥٠ - وبما أن القضاء على الفقر يتطلب توخي نُهج تقوم على أساس المشاركة وتنطلق من القاعدة إلى القمة وتُشرك الفقراء اشراكا تاما في جميع أطوار عملية البرمجة، بما في ذلك مرحلة التنفيذ، فقد أوصت حلقة العمل بأن تستنبط منظومة الأمم المتحدة نهجا ومنهجية مشتركين لإقامة علاقات عمل مع جميع الجهات الفاعلة وأصحاب المصالح، مستخدمة في ذلك القدرات المحلية إلى أقصى حد.

٥١ - وعلى الصعيد القطري، تقدمت حلقة العمل بتوصيات لتعزيز التنسيق في أنشطة القضاء على الفقر، في خمسة مجالات رئيسية: (أ) وضع الاستراتيجيات للقضاء على الفقر، (ب) تشجيع الأعمال المشتركة، (ج) التأكيد على الآثار المترتبة على الأعمال المشتركة بالنسبة للتنفيذ، (د) التشديد على ضرورة وضع تعريف عملي للفقر ينبغي أن يسمح بتقييم الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر، (هـ) التعلم من أفضل الممارسات وأسوأها.

٥٢ - إن الفقر مشكلة معقدة وخاصة، على وجه التحديد، بالبلد المعني، وتتطلب حلولا موجهة صوب الوفاء بالطلب. ولا توجد أي استراتيجية لمكافحة الفقر تكون أفضل من كل الاستراتيجيات الأخرى. ولذلك، أكدت حلقة العمل على ضرورة توخي نُهج متكاملة قائمة على أساس التجربة وخاصة، على وجه التحديد،

بالبلد المعني، وهي نُهج ينبغي أن تتضمن عناصر مثل تنمية الموارد البشرية، وايجاد العمالة، وتوليد الدخل، ومدى توافر الخدمات الاجتماعية وإمكانية الوصول إليها، ووضع أطر تكون غير تمييزية وتراعي قضايا الجنسين، وكذلك ترتيبات الأمان الاجتماعي. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تتولى منظومة الأمم المتحدة الدفاع عن الفقراء وأن تكون مسؤولة لديهم.

٥٣ - وأكدت حلقة العمل على أهمية الالتزام بقوة، على أعلى مستويات الادارة، بتعزيز الأعمال المشتركة لمنظومة الأمم المتحدة. وينبغي أن تشمل هذه الأعمال وضع اطار مشترك على الصعيد القطري يكفل التكامل والتكافل فيما بين الأعمال التي يضطلع بها مختلف أعضاء منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن احترام ولايات وبرامج فرادى الوكالات، ويركز على وضع إطار مشترك ومتفق بشأنه للبرامج القطرية. وينبغي أن تشمل هذه الأعمال أيضا تقييما مشتركا لحالات قطرية، على أساس أعمال تحضيرية شاملة ومشاورات مشتركة مع اصحاب المصالح ومن بينهم الفقراء ذاتهم والمانحون والمنظمات غير الحكومية وهياكل المجتمع المدني، وتحويل أهداف القضاء على الفقر العامة إلى مقاصد وأهداف محددة ذات إطار زمني معين، والبرمجة على أساس الأهداف المشتركة، والرصد والتقييم المشتركين على نطاق البرنامج بأسره.

٥٤ - ومن أجل تعزيز هذه الأعمال المشتركة، رئي أن الجوانب التالية تكتسي أهمية قصوى:

(أ) دور قيادي قوي تضطلع به الأمم المتحدة في حل مشاكل التكامل وكفالة الالتزام الجماعي بالعمل معا في وضع مبادرات مشتركة؛

(ب) زيادة القدرات التقنية المحلية، والقدرات الموجودة داخل البلد؛

(ج) استنباط حوافز ايجابية قوية على العمل معا؛

(د) وضع تعريف مشترك للفقر، ومؤشرات لتقييم الفقر، وتطوير قاعدة بيانات مشتركة بشأن الفقر على الصعيد القطري يكون الوصول إليها يسيرا؛

(هـ) مواءمة إجراءات الرصد والتقييم؛

(و) برامج تدريب مشتركة على الصعيد القطري؛

(ز) بذل جهود مشتركة في تعزيز القدرات الوطنية لمتابعة التوصيات المتعلقة بالقضاء على الفقر الصادرة عن مؤتمرات عالمية.

٥٥ - وفيما يتعلق بالدروس المستفادة من أوجه النجاح والفشل في الماضي، أكدت حلقة العمل على أهمية ادراج عمليات الرصد والتقييم المشتركة كعنصر ضروري في أي مبادرة كبرى للقضاء على الفقر. ورأت حلقة العمل أنه ينبغي الشروع في إجراء هذا النوع من التجارب في ستة بلدان رائدة، استنادا إلى التعاون فيما بين المنظمات الأعضاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، على أن تعمم النتائج كذلك على المؤسسات غير الأعضاء في ذلك الفريق.

٥٦ - واستعرضت اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية ناتج حلقة العمل في دورتها الثامنة المعقودة في آذار/مارس ١٩٩٦. ووافقت اللجنة على احالة التوصيات الصادرة عن حلقة العمل إلى فرق العمل المخصصة الثلاث المشتركة بين الوكالات، التابعة إلى لجنة التنسيق الإدارية والمعنية بمتابعة المؤتمرات، لكي يتسنى لها أن تضعها في الحسبان بصورة كاملة لدى تقديم الدعم للأعمال المضطلع بها على الصعيد القطري في متابعة المؤتمرات.

هاء - الموارد

٥٧ - ومع بروز القضاء على الفقر بوصفه أولوية عالمية رئيسية، أبلغت هيئات المنظومة بأنها تلتزم حاليا بحصة متزايدة من مواردها لمشاريع تتضمن عناصر متعلقة بالقضاء على الفقر. وعلى سبيل المثال، تم توجيه زهاء ٥,٤ بلايين من الدولارات، أي ٣٢ في المائة من الإقراض الاستثماري الذي منحه البنك الدولي إلى مشاريع تستهدف القضاء على الفقر في السنة المالية ١٩٩٥. وتنطوي ٧٦ في المائة من برامج الدورة الخامسة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على عنصر متعلق بتخفيف الفقر، مقابل ٣٤ في المائة في الدورة الرابعة. وتوجه أيضا حصة كبرى من موارد منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي إلى تحسين أحوال قطاعات السكان الأشد فقرا. وفضلا عن ذلك، حصلت مشاريع مشتركة عديدة على موارد من عدد من الوكالات والهيئات الأخرى لطرق جوانب متنوعة لمشكلة الفقر.

٥٨ - ورغم ذلك، يجب ملاحظة أنه، رغم الإقرار الجلي بأن القضاء على الفقر يشكل اهتماما ذا أولوية، فإن الاتجاه العام خلال السنوات القليلة الأخيرة المتمثل في تناقص الالتزامات بالموارد لمؤسسات التنمية المتعددة الأطراف يجعل من الصعب إلى أقصى حد أن تتصدى تلك المؤسسات على النحو الملائم إلى التحدي الهائل الذي يطرحه القضاء على الفقر. وقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية الكلية المقدمة من أعضاء لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، كنسبة مئوية من مجموع ناتجها الوطني الإجمالي، إلى ٠,٣٠ في المائة في عام ١٩٩٤ وهو أدنى مستوى بلغته منذ عام ١٩٧٣ (انظر الوثيقة E/CN.17/1996/Add.1، الفقرة ١٢). ويرجح أن إعادة توجيه وتخصيص الموارد، حتى لو تمت، لن تكفي لمواجهة التحدي حين يكون الحجم العام للموارد المتاحة غير متأكد أو في حالة ركود أو تقلص.

٥٩ - إن التجديد الحادي عشر لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية في مستوى أدنى بكثير، بالقيمة الحقيقية، من مستواه السابق يشكل أجلى بيان لحالة الموارد العامة التي تواجه هيئات المنظومة. وبخصوص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لم يتم بلوغ الأهداف التي حددها مجلس الإدارة ولم تتحقق إسقاطات الموارد التي وضعها المجلس لدورة برمجته الخامسة (١٩٩٢-١٩٩٦) وقد تعين إجراء خفض هام لمخصصات البرنامج الأصلية على النحو المذكور في تقرير الأمين العام (A/49/834) عن تمويل الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية داخل منظومة الأمم المتحدة. ومن الأمثلة الأخرى، ظلت الموارد الكلية التي أدارها برنامج الأغذية العالمي في ١٩٩٤ في مستوى يفوق بنسبة طفيفة مستوى ٣ ملايين طن في السنة الذي بلغه في أوائل التسعينات؛ ومع ذلك، فبسبب الزيادة الحادة في المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ، فإن موارد التنمية المتاحة له استمرت في الهبوط بصورة هامة وذلك سواء بالقيمة الحقيقية أو القيمة النسبية. وبالتالي فإن هذا الخفض المتواصل لموارد التنمية يهدد بتقويض الجهود الرامية إلى بلوغ أهداف ومقاصد القضاء على الفقر التي تمت الموافقة عليها في المؤتمرات الدولية الرئيسية المعقودة حديثا.

٦٠ - إن تدفقات الموارد التي يمكن التنبؤ بها والملائمة تمثل شرطا أساسيا لكي يتسنى اعتبار القضاء على الفقر هدفا واقعيا في مستقبل منظور. وتتطلب أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان القضاء على الفقر تعبئة قدر هام من الموارد الجديدة والإضافية.

الحاجة إلى التنسيق على نطاق المنظومة

٦١ - على نحو ما يتبين من الاستعراض الوارد آنفا، تتاح حاليا لمنظومة الأمم المتحدة طائفة عريضة من الوسائل على الصعد القطري والإقليمي والعالمي لكي تستجيب بصورة محكمة التكامل لتحدي القضاء على الفقر.

٦٢ - ومن الجلي أيضا أنه تم في السنوات الأخيرة بذل جهود جبارة داخل المنظومة، ليس فقط لإنشاء أو تعزيز أدوات التنسيق اللازمة، حسب الحال، بل وكذلك لمباشرة عدد من المبادرات والبرامج المشتركة المحددة ذات التأثير المباشر على هدف القضاء على الفقر. وتتخذ مشاركة منظمات الأمم المتحدة في المبادرات المشتركة الرامية مباشرة إلى القضاء على الفقر أشكالا مختلفة، وليس ممكنا في حدود هذا التقرير الضيقة تقديم سرد، ولو كان إرشاديا، لأنواع المشاريع والبرامج المشتركة التي تتعاون فيها مختلف الهيئات التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية فيما بينها، وتقوم في إطارها بتجميع الأموال والموارد التقنية والمعلومات والخبرات. وقد وردت أمثلة لهذه البرامج المشتركة في تقارير سابقة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1992/47) وإلى الجمعية العامة (A/50/396)، ونظر فيها الفريق العامل المعني بمشكلة الفقر والتابع للجنة الاستشارية المعنية بمسائل البرنامج والتنفيذ. وهي تشمل مبادرة باماكو التي شرع فيها في عام ١٩٨٧ والمتعلقة بإصلاح قطاع الصحة في بلدان افريقية، والبرنامج الإنمائي المعني بالأشخاص المشردين واللاجئين والعائدين، وهو مشروع مشترك بين وكالات متعددة لمكافحة الفقر في المناطق المتضررة بالنزاعات في أمريكا الوسطى. وفي تاريخ لاحق، شرعت كافة المنظمات الأعضاء في لجنة

التنسيق الإدارية في تنفيذ المبادرة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن افريقيا، والتزمت بالعمل معا في المجالات الأساسية ذات الأولوية، مثل الأمن الغذائي، والجوع، والتعليم الأساسي، والرعاية الصحية الأولية وتسيير الشؤون العامة.

٦٣ - وفي حين ينبغي الترحيب بهذه المبادرات المشتركة ودعمها، تظل الحاجة قائمة الى العمل، بالاستناد الى تلك المبادرات، على تمكين نمط أكثر انتظاما واتساقا للتنسيق والتعاون، من أن يمثل المعيار الثابت داخل المنظومة.

٦٤ - بيد أنه ينبغي الإقرار بأن التعاون والتنسيق، في منظومة الأمم المتحدة المتسمة باللامركزية وفقا لما قررته الدول الأعضاء والتي أصبحت مراكز اتخاذ القرارات وقنوات التمويل فيها مشتتة، إجراءان طوعيان أساسا يتخذان إما على أساس فوائد تم إدراكها بوضوح أو حينما تعتبر تكلفة أداء هذه الإجراءات بصورة انفرادية أعلى مما ينبغي.

٦٥ - ومع ذلك، فقد تضافر عدد من الاتجاهات الحديثة لإيجاد حاجة قوية للتعاون لدى المنظمات. وفي حين أن ولايات العديد من الوكالات كانت في البداية قطاعية الى حد ما، فإن أنشطتها أصبحت متعددة القطاعات بصورة متزايدة نتيجة للتشديد، خاصة في المؤتمرات العالمية المعقودة حديثا، على ما تتسم به قضايا التنمية والفقر من تعدد الأبعاد، وعلى ضرورة توخي نهج متكامل لطرقها. وفضلا عن تعتيم الحدود الفاصلة بين مختلف القطاعات، تسبب ذلك أيضا في تأكيد ضرورة القيام بأعمال تعاونية ومشتركة بغية تفادي الازدواج. إن الحاجة الى التعاون والتنسيق في هذه الظروف جلية.

واو - التوصيات

تحديد استراتيجية القضاء على الفقر

٦٦ - التوصية ١: حيث أنه ليس ثمة استراتيجية مثلى وحيدة للقضاء على الفقر، ولما كانت الاستراتيجية تختلف من بلد إلى آخر، فإن حكومة كل بلد تتحمل المسؤولية الأولى في تحديد استراتيجيتها الخاصة للقضاء على الفقر. ومن ثم، فإن مسؤولية منظومة الأمم المتحدة تتمثل في توفير المساعدة للحكومة بتوجيه أنشطتها وفقا للأهداف الإنمائية والأولويات التي تسعى الحكومة إلى إنجازها، وذلك من خلال الممارسات التعاونية، مثل مذكرة الاستراتيجية القطرية، عندما تعتزم الحكومة تطبيق هذه الآلية.

الموارد اللازمة للقضاء على الفقر

٦٧ - التوصية ٢: لقد حدث انخفاض كبير في الموارد المتاحة للمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، مما يجعل من الصعب الاستجابة للتحدي الهائل المتمثل في القضاء على الفقر. ولذلك، يلزم التأكيد من جديد على أنه لا بد من تعزيز فعالية وكفاءة وأثر ما تضطلع به منظومة الأمم المتحدة من أنشطة في مجال القضاء على الفقر، وذلك في جملة أمور، من خلال زيادة تمويل تلك الأنشطة زيادة كبيرة بصورة

مستمرة ومؤكدة ويمكن التنبؤ بها، على النحو الذي يتناسب مع أبعاد المشاكل المتعلقة بالفقر ومدى تعقيدها في البلدان النامية. ويمكن أيضا النظر في تخصيص نسبة معينة من الموارد للمبادرات المشتركة للقضاء على الفقر، وذلك من بين مجموع المخصصات المتاحة للمؤسسات المتعددة الأطراف.

الالتزام بتنسيق الأنشطة المتعلقة بالقضاء على الفقر

٦٨ - التوصية ٣: إن الطابع المتعدد الأبعاد للقضاء على الفقر يقتضي أن تلتزم مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التزاما جماعيا بالسعي وراء إنجاز هذا الهدف من خلال ما تقوم به من برامج وأنشطة تنفيذية في جميع البلدان التي تعمل فيها، ومن خلال بذل جهود كبيرة للتوفيق بين جهودها وأنشطتها للوصول بأثرها إلى أقصى حد.

التقييم القطري المشترك

٦٩ - التوصية ٤: ينبغي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تساعد الحكومة، بناء على طلبها، ومن خلال بذل جهود جماعية في إطار نظام المنسقين المقيمين تحت قيادة الحكومة، في إعداد تقييم لحالة الفقر في البلد يكون بمثابة أساس لوضع استراتيجية للقضاء على الفقر خاصة البلد المعني. والتقييم القطري المشترك، الذي اقترحه الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات، ينبغي أن يوسع نطاقه ليشمل منظومة الأمم المتحدة، وأن يطبق كأساس لمذكرة الاستراتيجية القطرية على وجه التحديد، إذا ما وافقت الحكومة.

٧٠ - التوصية ٥: ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تزيد من قدرتها على جمع وتحليل المعلومات من أجل وضع المؤشرات اللازمة للتحليل المتعلق بالفقر، وعلى وضع مبادئ توجيهية لوضع التعريفات والمؤشرات والأدوات اللازمة لتقييم الآثار، وعلى رصد البرامج المتعلقة بالفقر، بما في ذلك المؤشرات التي تراعي الفروق بين الجنسين، كما ينبغي أن توفر الدعم التقني للحكومات، بناء على طلبها، لتحسين القدرات الوطنية في هذا المجال.

٧١ - التوصية ٦: ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تعزز التحليلات المتعلقة بالفروق بين الجنسين في مجال إدماج الاهتمامات المتعلقة بهذه الفروق في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالقضاء على الفقر.

مذكرة الاستراتيجية القطرية

٧٢ - التوصية ٧: ينبغي ضمان التنسيق الشامل لما تقوم به منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري من أنشطة تتعلق بالقضاء على الفقر، وذلك من خلال مشاركة جميع منظمات الأمم المتحدة مشاركة فعلية في صياغة مذكرة الاستراتيجية القطرية، مع إجراء حوار وثيق مع الحكومة المتلقية التي تضطلع بالدور الرئيسي في عملية الصياغة.

٧٣ - التوصية ٨: في البلدان التي لم تتوافر فيها بعد مذكرة الاستراتيجية، أو التي لا تسعى الحكومة فيها إلى إنجازها، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة أن تقوم، بالتشاور الوثيق مع الحكومة، بوضع إطار مرجعي على نطاق المنظومة للأنشطة البرنامجية لضمان أن تمثل مبادرات القضاء على الفقر التي تدعمها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة استجابة متسقة للأولويات الوطنية ولأهداف الحكومة.

٧٤ - التوصية ٩: عند صياغة مذكرة الاستراتيجية القطرية، أو عندما يجرى بدلا من ذلك توفير إطار مرجعي على نطاق المنظومة لأنشطة منظومة الأمم المتحدة، ينبغي إدراج القضاء على الفقر كأحد الأولويات الرئيسية التي يتعين السعي لإنجازها، وذلك إذا ما وافقت الحكومة.

نظام المنسقين المقيمين ولجنة الصعيد الميداني

٧٥ - التوصية ١٠: إن التنسيق القطري لما تنهض به منظمات الأمم المتحدة من أنشطة للقضاء على الفقر يقتضي من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تشارك مشاركة فعلية في نظام المنسقين المقيمين. ويمثل نظام المنسقين المقيمين الآلية الملائمة التي يمكن من خلالها تنسيق مبادرات القضاء على الفقر التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة. وينبغي للمنسقين المقيمين، وكذلك لجميع ممثلي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في البلد، أن يقوموا بدور دينامي في تنشيط هذا النوع من التنسيق، تحت قيادة الحكومة.

٧٦ - التوصية ١١: ينبغي للجنة الصعيد الميداني أن تقوم باستعراض جميع البرامج والمشاريع الرئيسية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الاستراتيجيات القطاعية، وعمليات التقييم في مجال القضاء على الفقر، من أجل ضمان تكاملها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي لها أن توفر التوجيه والمشورة بشأن مقترحات المبادرات الجديدة، وأن تيسر تحديد البرامج والمشاريع التي يمكن دعمها بالتمويل التكميلي وتنسيق تنفيذها.

٧٧ - التوصية ١٢: ينبغي إيلاء أولوية عليا لإقامة حوار بين منظومة الأمم المتحدة والحكومة في لجنة الصعيد الميداني من أجل التنسيق الفعال لمبادرات القضاء على الفقر على الصعيد القطري. وينبغي، بناء على الطلب، أن توفر مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الدعم لإنشاء أفرقة مواضيعية مخصصة، يشترك فيها مسؤولو منظومة الأمم المتحدة مع السلطات الحكومية، من أجل تعزيز المبادرات والمناقشات المتعلقة بالقضاء على الفقر، وتعزيز التدابير المناسبة لضمان السعي بصورة ملائمة لإنجاز الأهداف. غير أنه ينبغي الإقرار دائما بأن المسؤولية الأساسية للتنسيق في البلد تقع على عاتق الحكومة، التي تضطلع بهذه المسؤولية بالتعاون والتشاور مع ممثلي منظمات الأمم المتحدة في البلد، وبالحوار مع جميع الشركاء في التنمية.

٧٨ - التوصية ١٣: لتحقيق التكامل الفعال مع البرامج الوطنية المتعلقة بالفقر، ينبغي التوسع في استخدام طريقة النهج البرنامجي، وذلك تحت قيادة السلطات الحكومية، مع إدخال تلك المبادرات في "برامج وطنية" متسقة، تتحدد بشكل شامل لجميع القطاعات.

التعاون مع مؤسسات بريتون وودز

٧٩ - التوصية ١٤: ينبغي إيلاء أولوية عليا لتعزيز التعاون بين الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في مجالي التنمية الاجتماعية والاقتصادية على كافة الصعد، وبخاصة من خلال زيادة التكامل بين الورقات الإطارية للسياسة العامة ومذكرة الاستراتيجية القطرية، بما يمكن من تعزيز التنسيق اللازم لتنفيذ استراتيجيات القضاء على الفقر، وضمان تكامل جهودهما واتساقها من أولويات الحكومات.

٨٠ - وفي هذا السياق، وحتى رغم أنه لا اجتماعات الموائد المستديرة ولا اجتماعات الفريق الاستشاري تمثل ترتيبات موجهة نحو تحقيق تنسيق أفضل لبرامج وأنشطة القضاء على الفقر على الصعيد القطري، ينبغي التوصل إلى اتفاق واضح مع جميع المؤسسات المعنية على الاستخدام الملائم لهذين النوعين من الترتيبات لتنسيق أنشطة القضاء على الفقر، بأقص حد ممكن، في إطار استراتيجية إنمائية متسقة.

ثانيا - إدماج المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين كعنصر رئيسي في أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالقضاء على الفقر

ألف - تحليل

٨١ - اعتبر مؤتمر بيجين العالمي الرابع المعني بالمرأة مسألة الفقر المجال الأول من مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج العمل[٤]. وقد ذكر بوضوح أن الفقر له بعد رئيسي يتعلق بالفوارق بين الجنسين، وأن النساء يشكلن الغالبية بين فقراء العالم، وأن هناك أدلة متزايدة على أن معاناة المرأة من الفقر تختلف عن معاناة الرجل، وأن افتقارهما يحدث من خلال عمليات مختلفة.

٨٢ - ويرتبط تأنيث الفقر بالعوامل الاقتصادية، وبجسوء الأدوار المحددة اجتماعيا للجنسين، وبمحدودية فرص وصول المرأة الى السلطة والتعليم والتدريب والموارد الانتاجية. كما أن عدم إدماج منظور يراعي الفوارق بين الجنسين بشكل ملائم كعنصر رئيسي في جميع عمليات التحليل والتخطيط الاقتصاديين، وفي معالجة الأسباب الهيكلية للفقر، هو عامل أيضا (منهاج العمل، الفقرة ٤٨). ولذلك، فإن منهاج العمل يدعو الى استعراض واعتماد وترسيخ سياسات اقتصاد كلي واستراتيجيات إنمائية تعالج احتياجات وجهود المرأة الفقيرة (منهاج العمل، الهدف الاستراتيجي ألف - ١). وسيجري استعراض وتعديل سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية، بمشاركة كاملة من جانب المرأة، بغية تحقيق أهداف منهاج العمل[٦]. وسيجري تحليل السياسات والبرامج من منظور يراعي الفوارق بين الجنسين فيما يتعلق بأثرها على الفقر، وعلى انعدام المساواة، ولا سيما على المرأة (الفقرة ٥٨ (ب)).

٨٣ - إن إدماج منظور يراعي الفوارق بين الجنسين كعنصر رئيسي يتطلب بذل جهد واع لضمان أن تؤخذ الفوارق بين الجنسين في الاعتبار في الأنشطة المتعلقة بالقضاء على الفقر بشكل اعتيادي. وذلك لتلافي تهميش المرأة أو طمس دورها. كما سيلزم في كثير من الأحيان اتخاذ تدابير خاصة لزيادة الوعي

بالبعد المتعلق بالفوارق بين الجنسين في جميع المجالات المتصلة بالقضاء على الفقر، وستكون هذه التدابير حلقات هامة في سياسة الإدماج كعنصر رئيسي.

٨٤ - ويعد اتباع نهج يقوم على المشاركة عنصرا أساسيا في تنفيذ إدماج المنظور المراعي للفوارق بين الجنسين كعنصر رئيسي. فذلك يتيح لجميع الشركاء فرصة تبادل الآراء وتحديد الأولويات والمساعدة في انتقاء أكثر النهج ملاءمة. ومن المحتم أن ينطوي ذلك على زيادة إشراك المرأة في صنع القرار على كافة الصعد. فالمرأة ممثلة، في الوقت الراهن، تمثيلا ناقصا في المناقشات وصنع القرار بشأن السياسات والبرامج المتصلة بالقضاء على الفقر.

٨٥ - وقد ناقشت لجنة مركز المرأة مسألة القضاء على الفقر أثناء دورتها الأربعين (١٩٩٦)، استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٠/٢٠٣ الذي طلبت فيه الجمعية الى اللجنة أن تنظر في الكيفية التي يمكن أن تطور بها دورها الحفاز في إدماج منظور نوع الجنس كعنصر رئيسي في أنشطة الأمم المتحدة، واضعة في اعتبارها الحاجة الى اتباع نهج مركز ومواضيعي لدى استعراض منهاج العمل والمساهمة التي يمكن أن تقدمها سائر اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٨٦ - ونظمت الأعمال الموضوعية للجنة مركز المرأة بشأن تنفيذ الأهداف والاجراءات الاستراتيجية في مجالات الاهتمام الحاسمة في منهاج العمل، بما فيها مسألة الفقر، حول سلسلة من الحوارات. وركز أحد هذه الحوارات على مسألة تنسيق نهج القضاء على الفقر في سياق المتابعة الموضوعية لمؤتمر بيجين. وحضر ذلك الاجتماع كثير من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الرائدة العاملة في مجال القضاء على الفقر. وأكد الحوار الذي دار فيما بين الحكومات على أن ضمان فعالية إنجاز القضاء على الفقر يقتضي من منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، أن تشجع اتباع سياسة فعلية وواضحة تتمثل في إدماج منظور نوع الجنس كعنصر رئيسي في صياغة وتنفيذ جميع السياسات والبرامج الرامية الى القضاء على الفقر. فعدم إدماج منظور نوع الجنس في برامج وسياسات القضاء على الفقر من شأنه أن يؤدي الى استمرار وتزايد أوجه انعدام المساواة، وإعاقة تحقيق تلك البرامج لأهداف التنمية المستدامة.

٨٧ - ويتضمن القرار ٩/٤٠ للجنة مركز المرأة الذي اعتمدته اللجنة في دورتها الخمسين[٥] نتائج المناقشات التي دارت في الحوارات. وفي ذلك القرار أعادت اللجنة تأكيد أهمية إدماج منظور نوع الجنس كعنصر رئيسي في كل السياسات والبرامج التي تستهدف مكافحة الفقر على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك ضرورة إدماجه في المتابعة المنسقة لأهم مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي نظمتها.

٨٨ - ولضمان المراعاة التامة لمنظور نوع الجنس في جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة، ووفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦/١٩٩٣، وُضعت خطة مقترحة متوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ (E/1996/16) استنادا الى المساهمات الواردة من الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج، وفقا لولاياتها المختلف ومزاياها النسبية، وكذلك استنادا الى هيكل منهاج عمل بيجين.

٨٩ - وقد أكدت لجنة مركز المرأة من جديد، في قرارها ١٠/٤٠[٦]، أن الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١، ستكون أساسا للعمل المشترك والتعاوني الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة لدعم تنفيذ منهاج العمل. وفي ذلك القرار (الفقرة ١)، أكدت اللجنة على أن الخطة ينبغي أن تكون أداة فعالة لتعزيز التنفيذ المنسق لمنهاج بيجين.

٩٠ - وفي مجال الفقر، تبرز الخطة ضرورة زيادة بذل الجهود المشتركة المترابطة في مجالات المعلومات، والبحث والتحليل، والأنشطة التنفيذية. وستواصل منظومة الأمم المتحدة وضع وتحسين المؤشرات اللازمة لرصد الفقر من منظور نوع الجنس، وإجراء البحوث والتحليلات بشأن الأسباب الهيكلية للفقر. وستقوم بنشر بيانات موزعة حسب نوع الجنس لاستخدامها في صياغة السياسات العامة، وفي معالجة تزايد تأنيث الفقر من الناحية العملية. كما تشدد الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة أيضا على ضرورة تحسين تكامل البحث والتحليل بشأن البعد المتعلق بنوع الجنس من أبعاد الفقر وذلك في مجال الأنشطة التنفيذية.

٩١ - وكانت الخطة المقترحة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ معروضة على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية الراهنة والفرع (أولا - ألف) المتعلق بالمرأة والفقر يظهر الخطط التوضيحية لمنظومة الأمم المتحدة، في معالجة المسائل المثارة في منهاج العمل. وقد يرغب المجلس في أن يقوم، من خلال لجنة مركز المرأة، برصد تنفيذ الخطة في المجال المتعلق بالمرأة والفقر، وبالنظر في الطريقة التي يمكن بها زيادة إدماج هذا النهج المتعلقة بالمرأة والفقر في السياسات العامة والبرامج المتصلة بالقضاء على الفقر بما يكفل الاهتمام التام بإدماج البعد المتعلق بنوع الجنس كعنصر رئيسي ورصد تنفيذ البرامج.

٩٢ - وتجدر في هذا الصدد ملاحظة أن الاجتماعات المخصصة المشتركة بين الوكالات بشأن المرأة ما فتئت تعقد بانتظام على مدار العشرين سنة الماضية. وقد أتاحت هذه الاجتماعات للقائمين بتنسيق المسائل المتعلقة بالمرأة ونوع الجنس في منظومة الأمم المتحدة فرصة للقاء بصورة منتظمة. كما أنشأت هذه الاجتماعات إطارا لتبادل المعلومات، ووضع الأنشطة المشتركة والنهج المفاهيمية التي تركز على القضايا، والتوفيق بين الاستراتيجيات التنفيذية المتعلقة بقضايا المرأة والفوارق بين الجنسين.

٩٣ - وفي آذار/مارس ١٩٩٦، عقد الاجتماع الحادي والعشرون سلسلة الاجتماعات المخصصة المشتركة بين الوكالات بشأن المرأة. وشكلت المناقشات التي دارت فيه بشأن المجال الحاسم المتمثل في المرأة والفقر أحد المدخلات في أعمال لجنة مركز المرأة. وقد أكد الاجتماع ضرورة اتباع نهج متكامل وتعاوني يعالج العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. وهذا النهج التعاضدي من شأنه أن يتيح زيادة المزايا النسبية لمختلف منظمات الأمم المتحدة الى أقصى حد، ويسهم في تنفيذ سياسات وبرامج شاملة للقضاء على الفقر.

٩٤ - وعقب اقتراح مقدم من الأمين العام في سياق متابعة المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا، أنشأت لجنة التنسيق الادارية لجنة مشتركة بين الوكالات معنية بالمرأة وتابعة لها. وستعتمد اللجنة الجديدة على الخبرات المكتسبة، وستعالج ما تتسم به قضايا الفوارق بين الجنسين من طابع شامل لعدة مجالات، حيث لا تقتصر على المسائل الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل تتعداها الى المسائل السياسية والمسائل المتعلقة بالسلام أيضا. وستسدي هذه اللجنة المشورة الى لجنة التنسيق الإدارية بشأن كيفية ضمان فعالية التنسيق والتعاون في منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ منهاج العمل، كما ستساعد في إدماج منظور نوع الجنس كعنصر رئيسي في جميع مجالات عمل منظومة الأمم المتحدة وفي كافة أنحائها (انظر الفرع أولا، الفقرة ٢١).

٩٥ - وقد أوضحت المناقشة التي دارت في لجنة مركز المرأة أن ثمة متسع لإحراز مزيد من التقدم في إدماج منظور نوع الجنس كعنصر رئيسي في سياسات وبرامج القضاء على الفقر في منظمات الأمم المتحدة. وينبغي لتعزيز التنسيق الموضوعي أن يسهل إدماج منظور نوع الجنس كعنصر رئيسي، وأن يعزز استخدام الموارد على نحو فعال، وتنفيذ نتائج أهم مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي نظمتها، بما في ذلك في مجال سياسات وبرامج القضاء على الفقر.

٩٦ - وكما ورد بصورة أكثر عمومية في منهاج العمل، فإن ذلك يتضمن استعراض وتعزيز استراتيجيات وطرائق عمل آليات الأمم المتحدة المختلفة للنهوض بالمرأة بغية ترشيد مهامها في مجالات إسداء المشورة، والحفز، والرصد وتعزيزها عند الاقتضاء فيما يتعلق بهيئات ووكالات التيار الرئيسي. ومن المهم وجود وحدات للمرأة/نوع الجنس بما يكفل فعالية الدمج كعنصر رئيسي، وإن كان الأمر يستلزم كذلك المزيد من تطوير الاستراتيجيات للحيلولة دون حدوث تهميش بغير قصد بدلا من دمج أبعاد نوع الجنس كعنصر رئيسي في جميع العمليات (الفقرة ٣٠٩).

باء - التوصيات

٩٧ - التوصية ١: ينبغي اتخاذ خطوات عملية لإدماج منظور نوع الجنس، أولا، في المتابعة المنسقة لأهم مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي نظمتها، وثانيا، في جميع الأنشطة والوثائق المتعلقة بالقضاء على الفقر، وبخاصة فيما يتصل بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وبعقد الأمم المتحدة الأول الوشيك للقضاء على الفقر، وينبغي أن يشمل ذلك:

(أ) تبادل المعلومات والخبرات بصورة منتظمة فيما بين منظمات الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على الفقر؛

(ب) استخدام البيانات الموزعة حسب الجنس في البحوث والتحليلات؛

(ج) استعراض المؤشرات الاحصائية القائمة من منظور يراعي الفوارق بين الجنسين، ووضع مؤشرات متسقة وموحدة يمكن أن يقاس بها مدى وجود البعد المتعلق بنوع الجنس في الأنشطة؛

(د) إجراء تحليلات لأثر نوع الجنس على تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج، وبخاصة برامج التكيف الهيكلي؛

(هـ) رصد وتقييم النتائج التي تتسم بشدة التأثر بالفوارق بين الجنسين، وبخاصة في الأنشطة التنفيذية؛

(و) نشر المعلومات المتعلقة بإدماج نوع الجنس كعنصر رئيسي بصورة منتظمة وبشكل موحد.

٩٨ - التوصية ٢: ينبغي بذل جهود لزيادة مشاركة المرأة في الأنشطة المتصلة بتصميم وتخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج الأمم المتحدة المتصلة بالقضاء على الفقر. وعلى وجه التحديد، ينبغي إدماج منظور نوع الجنس إدماجا تاما في أنشطة الأمم المتحدة المتصلة بالقضاء على الفقر، وضمان مشاركة المرأة في هذه الأنشطة، في سياق متابعة أهم مؤتمرات الأمم المتحدة ومؤتمرات القمة التي نظمتها، بما في ذلك السنة الدولية للقضاء على الفقر وعقد الأمم المتحدة الوشيك للقضاء على الفقر.

٩٩ - التوصية ٣: ينبغي قيام تعاون وثيق بين مراكز التنسيق المعنية بالفقر ووحدات المرأة/نوع الجنس لتلافي الازدواجية والتداخل في إدماج منظور نوع الجنس كعنصر رئيسي، وكذلك لوضع نهج متماسك يستند الى المزايا النسبية للمنظمات المعنية.

١٠٠ - التوصية ٤: ينبغي أن يكفل المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينطوي ما سيقوم به مستقبلا من أنشطة رصد القضاء على الفقر على منظور يراعي الفوارق بين الجنسين. وينبغي ربط الفرع المتعلق بالمرأة والفقر، في الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة للنهوض بالمرأة للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١، بهذه الجهود الرامية الى إدماج منظور نوع الجنس كعنصر رئيسي في السياسات والبرامج المنفذة في مجال القضاء على الفقر.

ثالثا - نهج متسق ومتكامل للنظر في مسألة القضاء على الفقر على المستوى الحكومي الدولي

ألف - اعتبارات عامة

١٠١ - يبحث هذا الفرع من التقرير السبل التي تكفل أن تعمل اللجان الفنية جميعا متعاونة بعضها مع البعض الآخر وبأكثر الطرق كفاءة في السعي الى تحقيق أهداف المؤتمرات ورصد تنفيذ قراراتها المتعلقة بالقضاء على الفقر.

١٠٢ - ونظرا لأن القضاء على الفقر والجوع يمثل أولوية مشتركة بين المؤتمرات الدولية الكبيرة التي عقدت مؤخرا، تناولت معظم اللجان الفنية جوانب القضاء على الفقر. وقامت لجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة مركز المرأة ولجنة التنمية المستدامة بوجه خاص بدراسة المسائل السياسية في مجالات مختارة في ميدان القضاء على الفقر، واعتمدت القرارات والمقررات الخاصة بها فضلا عن مشاريع قرارات أعدت كي ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيها.

١٠٣ - ومن شأن اجراء حوار حكومي دولي أكثر تنظيما بشأن القضاء على الفقر، في إطار المجلس وأجهزته الفرعية، أن يسهم في ضمان وضع مجموعة متسقة من المبادئ التوجيهية للسياسة العامة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وتمكن المجلس من تقديم دعم أفضل للجمعية العامة. وسوف يمكن ذلك من رصد أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالقضاء على الفقر رصدا أكثر فعالية وتركيزا وخبرة. وعموما، سوف يساعد ذلك على تقديم دعم فعال للأمم المتحدة فيا يتعلق بهدف القضاء على الفقر.

١٠٤ - وأشار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٩٥، في الجزء المتعلق بالتنسيق في الفقرة الثالثة عشرة من الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٥ التي توصل اليها[٧]، الى أن المجلس يكفل في متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة المواءمة والتنسيق بين جداول أعمال وبرامج عمل اللجان الفنية، وذلك بتشجيع تقسيم أوضح للعمل فيما بينها وإعطائها توجيها واضحا للسياسة التي تتبع. ولهذا الغرض، ينبغي كفالة الإعداد الأفضل لاجتماعات المجلس. ويمكن للمجلس أن ينظم بصورة دورية لقاءات تتناول مواضيع محددة لإتاحة المزيد من الحوار مع الرؤساء والأمانات، حسب الاقتضاء، للجان الفنية وغيرها من الهيئات الفرعية الأخرى والأجهزة ذات الصلة في المجالس التنفيذية المعنية. وإذا أظهرت عملية المتابعة الفعالة المنسقة الحاجة الى توحيد أنشطة هيئات فرعية أمكن النظر في ذلك، حسب الاقتضاء. ولا بد من ضمان هدف صيانة وتعزيز نوعية نواتج هذه الهيئات وما تحدثه من تأثير.

١٠٥ - ويركز هذا الجزء على مواءمة المهام فيما بين اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، عملا بأحكام استنتاجات المجلس.

١٠٦ - وينطوي توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على أن القضاء على الفقر يستلزم توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية، والعمالة وأسباب الرزق، والنهوض بالمرأة، وتهيئة بيئة ملائمة - ومع وضع استراتيجيات وطنية متكاملة وإقامة تعاون دولي أقوى ودعم جهود البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر. (الخدمات الاجتماعية الأساسية عرفها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بوصفها تشمل القضاء على الجوع وسوء التغذية، وتوفير الأمن الغذائي، والتعليم الأساسي، والعمالة وسبل العيش، وخدمات الرعاية الصحية الأولية - بما في ذلك الاهتمام بالصحة الانجابية، وتوفير مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية، والمأوى الملائم والمشاركة في الحياة الاقتصادية والثقافية)[٨]. وكرر المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة تأكيد توافق الآراء هذا وحلل المزيد من التدابير الضرورية من منظور يتعلق بكل من الجنسين على حدة. وإذا ما اتبع هذا النهج المتعدد الأبعاد، فإن مواءمة برامج العمل المتعلقة بالقضاء على الفقر ستؤدي لذلك في الحقيقة الى مواءمة العمل في عدد من مجالات السياسة العامة ذات الصلة. وبناء على ذلك، فإن هذا التحليل لا يركز فقط على القضاء على الفقر في حد ذاته بل يعالج أيضا مسألة توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية بوصفها عنصرا في المناقشة المتعلقة بالمواءمة والتنسيق.

باء - الكيفية التي تم بها تقسيم العمل بين اللجان الفنية في الماضي بشأن مسألة القضاء على الفقر

١ - نظرة شاملة بشأن عمل اللجان الفنية في مجال الفقر

١٠٧ - تعني لجنة التنمية الاجتماعية منذ انشائها بالمسألة الواسعة، مسألة القضاء على الفقر، بينما تركز مناقشاتها على جوانبها المحددة. وعنيت اللجنة في دوراتها الأولى بالمنظمات المجتمعية والتنمية؛ والضمان الاجتماعي؛ وتقديم المساعدة الاجتماعية؛ ورعاية الأسرة والطفل؛ والهجرة واللاجئين؛ والإغاثة في حالات الطوارئ. وفي وقت لاحق، نظرت أيضا في الاصلاح الزراعي وتوزيع الدخل، والتنمية المجتمعية ومختلف جوانب توفير الخدمات الاجتماعية وكانت أداة فعالة في وضع إعلان التقدم الاجتماعي والتنمية، كما ورد في قرار الجمعية العامة ٢٥٤٢ (د - ٢٤). وخلال السبعينات، بحثت اللجنة مسألة القضاء على الفقر من خلال استعراضها لمسائل ذات طبيعة عامة في مجال التنمية الاجتماعية وللاصلاح الزراعي ؛ والتنمية الريفية؛ والجوانب الاجتماعية للتغذية؛ وتوزيع الدخل القومي؛ والسياسة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي. وفي الثمانينات، شملت المسائل المتعلقة بالفقر التي تناولتها اللجنة تأثير الظروف الاقتصادية العالمية السلبية على التقدم الاجتماعي، والاتجاهات والتغييرات الأساسية في ميدان التنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وأولت اللجنة أهمية خاصة للمسائل المتعلقة بالتوزيع المنصف للدخل القومي، والمشاركة الشعبية وعملية التنمية المؤسسية. وخلال هذه الفترة، جرى النظر أيضا في مسألة الفقر في سياق حالة فئات اجتماعية محددة، لا سيما الشباب وكبار السن والمعوقون.

١٠٨ - وتناولت لجنة التنمية الاجتماعية أيضا القضاء على الفقر في مجرى استعراضاتها الدورية للحالة الاجتماعية في العالم. واستفادت في مداولاتها من التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم، الذي يصدر

مرة كل أربع سنوات، فضلا عن التقارير المؤقتة والتقرير أو المرفق المتعلق بالحالة الاجتماعية الحرجة في افريقيا.

١٠٩ - وبانعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، حظيت مسألة القضاء على الفقر بالمعنى الواسع بمزيد من الاعتراف. وأولي اهتمام لمسائل مثل الاستراتيجيات المتكاملة، وتحسين الوصول الى الموارد والهياكل الأساسية، وتلبية الاحتياجات الانسانية الأساسية، وتعزيز الحماية الاجتماعية وزيادة حماية الضعفاء. وفي إطار متابعة مؤتمر القمة، درست لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الاستثنائية لعام ١٩٩٦ "الاستراتيجيات والاجراءات المتعلقة بالقضاء على الفقر" بوصفه موضوعا ذا أولوية. وتقصت ثلاثة بنود فرعية هي: (أ) وضع استراتيجيات متكاملة، (ب) والوفاء بالاحتياجات الانسانية الأساسية للجميع، (ج) وتشجيع الاعتماد على الذات والمبادرات المجتمعية. ونظرت أيضا في دورتها الاستثنائية أيضا في ولايتها وعضويتها وتواتر اجتماعاتها، واعتمدت برنامج عمل متعدد السنوات، وذلك في ضوء الدور الذي تضطلع به في متابعة مؤتمر القمة الاجتماعية.

١١٠ - وتناولت لجنة التنمية المستدامة مسألة الفقر على نحو مفصل في دورتها الثالثة (١٩٩٥)، إذ درست فيها هذه المسألة لأول مرة. واستنادا الى النتائج التي توصل إليها مؤخرا مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بحثت اللجنة مسألة الفقر من منظور واسع بوصفها مشكلة متعددة الأبعاد ومعقدة ينبغي تناولها بشكل متكامل. وفي الدورة الرابعة (١٩٩٦)، اقترحت اللجنة أن تركز اهتمامها في عملها في المستقبل على الروابط بين الفقر والبيئة.

١١١ - وتناولت لجنة مركز المرأة مسألة الفقر أو جوانب منها، في مناسبات كثيرة في الماضي. وفي عام ١٩٩٣، كان موضوع "التنمية: النساء اللائي يعشن في فقر مدقع: إدماج اهتمامات المرأة في تخطيط التنمية الوطنية " أحد المواضيع ذات الأولوية الذي تناولته اللجنة واتخذت بشأنه القرار ٨/٣٧[٩]. وقبل ذلك، كانت هناك مواضيع عديدة ذات أولوية للجنة مركز المرأة تربطها علاقة قوية بموضوع الفقر مثل المواضيع المتعلقة بإدماج المرأة في عملية التنمية (١٩٩١)، والنساء الضعيفات (١٩٩١)، ومواضيع أخرى أكثر حداثة مثل المرأة في المناطق الحضرية (١٩٩٤). واستعرضت لجنة مركز المرأة في دورتها الأربعين في آذار/مارس ١٩٩٦ قرارا (٩/٤٠) بشأن تنفيذ الأهداف الاستراتيجية لمنهاج عمل بيجين في المجال ذي الاهتمام الحيوي، مجال الفقر[٥]، واعتمدت ذلك القرار. وأكدت أيضا الروابط العديدة القائمة بين الفقر والمواضيع الأخرى المثيرة للاهتمام في منهاج عمل بيجين. وتركز قرارات اللجنة على عنصر نوع الجنس في الفقر، والبرامج والسياسات التي تتناول احتياجات المرأة التي تعيش في حالة فقر، وضرورة مراعاة منظور الجنس في مختلف عناصر القضاء على الفقر. بيد أن لجنة مركز المرأة تناولت أيضا مسائل عامة تتعلق باستراتيجية القضاء على الفقر مثل الأسباب الهيكلية للفقر، والبيئة الاقتصادية الخارجية (بما في ذلك المسائل المتعلقة بالديون والموارد) وتوزيع الانفاق الحكومي على القطاعات الاجتماعية.

١١٢ - وركزت لجنة السكان والتنمية في عملها على المواضيع المختارة في برنامج عملها المتعدد السنوات - الصحة الانجابية وحقوق الانجاب، والهجرة الدولية، والصحة والوفيات مع الاشارة إلى الروابط مع التنمية ونوع الجنس، والنمو السكاني. وفي حين يشمل الفصل الثالث من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١٠] جزءا بشأن "السكان والنمو الاقتصادي المستدام والفقر"، فإن اللجنة لم تبحث موضوع الفقر أو استراتيجيات القضاء على الفقر في حد ذاتها. ويمكن اعتبار المسائل الأخرى التي نظرت فيها لجنة السكان والتنمية عناصر مكونة لأسباب الفقر وآثاره.

١١٣ - وأخذت لجنة حقوق الانسان في اعتبارها منذ زمن طويل أهمية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بوصف ذلك أداة لتحقيق القضاء على الفقر. وبناء على مبادرة اتخذتها لجنتها الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في عام ١٩٩١ ترمي إلى بحث مسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع، وعلى إثر انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣، اتخذت لجنة حقوق الإنسان خطوات هامة إضافية في هذا الصدد. واعتمدت لجنة حقوق الإنسان سنويا قرارات بشأن حقوق الإنسان والفقر المدقع[١١]. وفي عام ١٩٩٣، أيدت لجنة حقوق الإنسان قرار اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات ١٩٩٢/٢٧ الذي عين مقرر خاص بشأن مسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع[١٢]. وقامت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، بناء على طلب لجنة حقوق الإنسان[١٣] بإجراء دراسات خاصة عن الفقر المدقع والحرمان الاجتماعي. وهناك عدد من توصيات للجنة حقوق الإنسان ذات طبيعة عامة تماما، وتتعلق باستراتيجيات القضاء على الفقر عموما (وتركز على مشاركة السكان الذين يعيشون في حالة فقر) وبأنشطة الأمم المتحدة. وقررت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الحادية والخمسين المعقودة في عام ١٩٩٥، أن ينظر في هذه المسألة (العمل من أجل تخليص المجتمع من الفقر المدقع والحرمان) في ضوء برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[١٤]. كما دعت اللجنة المقرر الخاص الى أن يواصل إيلاء اهتمام خاص في إعداد تقاريره لجملة أمور منها آثار الفقر المدقع على التمتع بحقوق الإنسان، والجهود التي يبذلها أفقر الفقراء أنفسهم لكي يشاركوا مشاركة تامة في تنمية المجتمع الذي يعيشون فيه والسبل الكفيلة بتحسين فهم تجارب وآراء أفقر الفقراء. وعلاوة على ذلك، أثمر عمل لجنة حقوق الإنسان في صياغة معايير حقوق الإنسان، التي يتصل تعزيزها وحمايتها على نحو وثيق بمسألة القضاء على الفقر. وهناك عدد من معاهدات حقوق الإنسان التي فتحت الجمعية العامة باب التصديق عليها وصدقت عليها غالبية كبيرة من الدول، دخلت أحكامها حيز النفاذ وتلتزم بها الدول الأعضاء طوعا لاتخاذ خطوات تدريجية تفضي إلى القضاء على الفقر عن طريق إعمال كل حق من الحقوق المعترف بها في هذه المعاهدات، بما في ذلك الحق في الحياة والحق في الضمان الاجتماعي والحق في الغذاء والحق في السكن والحق في الصحة. وتقدم الدول الأطراف تقارير بشأن هذه الخطوات إلى الهيئات التي أنشئت بموجب المعاهدات ذات الصلة لرصد امتثال الدول الأطراف للالتزامات القانونية الناشئة من هذه المعاهدات[١٥]. وفضلا عن ذلك، وضعت لجنة حقوق الإنسان إعلان عام ١٩٨٦ المتعلق بالحق في التنمية الوارد في مرفق قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤١.

١١٤ - ودرست اللجنة الاحصائية قياس الفقر، في سياق عملها المتعلق بقياس ومراقبة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والمتعلق بتعزيز التعاون الاحصائي الدولي. وبدأت اللجنة الاحصائية مؤخرا استعراض قياس

الفقر كجزء من المتطلبات الإحصائية المتعلقة بالقضايا الاجتماعية الناشئة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمرات الدولية الكبرى الأخيرة. وأدرج موضوع متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في جدول أعمال الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق التابع للجنة في دورته الثامنة عشرة المعقودة في نيسان/أبريل ١٩٩٦. ويتصل عمل اللجنة الإحصائية لذلك بتنفيذ توصيات المؤتمرات المتعلقة بالقياس الإحصائي للفقر، وهو عمل تقني ومركز.

١١٥ - وكان لدى لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية موضوع ذو أولوية في دورتها الثانية لعام ١٩٩٥، "التكنولوجيا المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية على نطاق صغير لمعالجة الاحتياجات الأساسية للسكان ذوي الدخل المنخفض"، لجعله أحد المدخلات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتواصل لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية معالجة مسألة العلم والتكنولوجيا من أجل الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية، عند نظرها في تكنولوجيا المعلومات والأثر المترتب عليها من أجل الوفاء بالاحتياجات الإنسانية الأساسية، وذلك في دورتها المقبلة لعام ١٩٩٧.

١١٦ - ولم تتناول اللجنتان الفنيتان الأخريان التابعتان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهما لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، بالدراسة موضوع الفقر والقضاء على الفقر في حد ذاته. وسلمت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية مع ذلك بأهمية القضاء على الفقر كأحد العوامل المتصلة بمنع الجريمة، وعلى سبيل المثال في المبادئ التوجيهية للتعاون والمساعدة التقنيين في ميدان منع الجريمة في الحضر[١٦]، التي اعتمدها المجلس في قراره ٩/١٩٩٥ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٥[١٦]. وألمحت جوانب عمل لجنة المخدرات، على سبيل المثال في سياق دراستها للآثار الاقتصادية والاجتماعية لإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، إلى قضايا الفقر.

١١٧ - وبالرغم من أن لجنة المستوطنات البشرية ليست لجنة فنية، فإن عملها يستحق الفحص في هذا السياق. وتتصل جوانب عديدة من عمل اللجنة بصورة وثيقة بمجال الفقر. وتعالج الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠[١٧] تخفيف حدة الفقر، وتحسين الحالة الصحية، ومشاركة المرأة. ودرست اللجنة طرق معالجة مشاكل المأوى المحددة للفقراء كمتابعة لهدفها المتمثل في توفير المأوى المناسب للجميع. واستجابة لدعوة من اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، اعتمدت لجنة المستوطنات البشرية قرارها ١٠/١٣ لعام ١٩٩١ بشأن "توفير المأوى للسكان المتأثرين بالفقر المدقع"[١٨]. وفي عام ١٩٩٣، اعتمدت اللجنة قرارها ٣/١٤ بشأن "المأوى والعمالة والفقراء"[١٩]. وركزت اللجنة على المناطق الحضرية، وعالجت أيضا مشاكل الحصول على الأراضي وتأمين تملك الأشخاص الذين يعيشون في فقر للأراضي، والهياكل التحتية الأساسية، والمستوطنات الحضرية غير الرسمية، والمستوطنات السكنية للفقراء في مواقع عشوائية، ومشاركة الأشخاص الذين يعيشون في فقر. وفي عام ١٩٩٧، سيعرض على اللجنة في دورتها السادسة عشرة موضوعا خاصا بشأن جدول أعمالها هو "مساهمة القطاع الخاص وغير الحكومي في توفير المأوى للفئات ذات الدخل المنخفض". وقد عهد إلى اللجنة بالتحضير للموئل الثاني، الذي تناول أيضا مختلف جوانب القضاء على الفقر، والاضطلاع بدور في التنفيذ المستقبلي لتوصياته.

٢ - تشخيص موجز

١١٨ - يكشف هذا الاستعراض العام الموجز لأعمال اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالقضاء على الفقر عن أن معالجة مماثلة للفقر قد حدثت أساسا في الماضي في لجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة التنمية المستدامة، ولجنة المستوطنات البشرية، وكذلك، على نطاق أقل، في لجنة مركز المرأة.

١١٩ - ويوضح الجدول ١ قضايا السياسة العامة المتصلة بالقضاء على الفقر التي عالجتها لجان فنية عديدة. ويعكس هذا التداخل والازدواج إلى حد ما توافق الآراء الدولي بشأن الطابع المتعدد الأبعاد لاستراتيجيات القضاء على الفقر التي صاغتها المؤتمرات الكبرى ومؤتمرات القمة للتسعينات. ودعت لجنة التنمية المستدامة، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة مركز المرأة، ولجنة حقوق الإنسان إلى وضع استراتيجيات وسياسات لتهيئة بيئة ملائمة تؤدي إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وأكدت لجان عديدة، كجزء من تهيئة بيئة ملائمة للقضاء على الفقر، على أهمية النمو الاقتصادي، والموارد الكافية للتنمية وبصفة خاصة للقضاء على الفقر، وعلى أهمية التدابير المحددة لتخفيف عبء الديون. وعالجت أيضا لجنة حقوق الإنسان بالتفصيل مشكلة الديون الخارجية، وكذلك الأثر الاجتماعي لبرامج التكيف ذات الصلة، في سياق قرار بشأن هذا الموضوع وبشأن تنفيذ إعلان الحق في التنمية.

١٢٠ - وسلمت لجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة التنمية المستدامة، وكذلك لجنة مركز المرأة بأهمية السياسات المعززة لمشاركة الأشخاص الذين يعيشون في فقر في عمليات اتخاذ القرارات في مجتمعاتهم المحلية، والحاجة إلى قيام شراكات مع منظمات غير الحكومية والأطراف الفاعلة عدا الدول في استراتيجيات القضاء على الفقر. وشكل هذا أيضا بؤرة تركيز أعمال لجنة حقوق الإنسان.

١٢١ - وتناولت لجان عديدة في إطار مجالات اختصاصها توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، ولكن يبدو أنه لا يوجد تقاسم منهجي للمهام فيما بين اللجان الفنية. واتخذت لجنة التنمية الاجتماعية في وقت سابق نهجا شاملا للخدمات الاجتماعية الأساسية في دراستها للحالة الاجتماعية في العالم. وفيما يتعلق بعملها بشأن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٢٠] وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢١]، تناولت لجنة حقوق الإنسان مختلف جوانب الاحتياجات الاجتماعية الأساسية من منظور حقوق الإنسان. وكما أشير أعلاه، عنيت لجنة التنمية الاجتماعية بتناول موضوع القضاء على الفقر من منظور عريض. وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب وضع جدول زمني لمراقبة متابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، درست لجنة التنمية المستدامة في دورتها الثانية (١٩٩٤) المجموعة القطاعية "الصحة والمستوطنات البشرية والمياة العذبة"[٢٢]. وأصدرت توصيات تتعلق بالسياسة الصحية والإصلاح الصحي ودعت اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة إلى الاضطلاع بالمزيد من العمل بشأن جوانب الصحة البيئية. ونظرت لجنة التنمية المستدامة في موضوع التعليم والوعي الجماهيري للمرة الأولى في دورتها الرابعة (١٩٩٦). وبناء على ذلك، وافقت

لجنة التنمية المستدامة على أن تبدأ برنامج العمل بشأن التعليم والوعي الجماهيري[٢٣]. وبالرغم من أن هذه القضايا تتصل بالقضاء على الفقر، فإن المناقشة في لجنة التنمية المستدامة جرت في سياق أعرض للتنمية المستدامة.

١٢٢ - وتناولت لجنة مركز المرأة الجوانب المختلفة للخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع. وعلى سبيل المثال، كان أحد مواضيعها ذات الأولوية في عام ١٩٩٥ هو "تعزيز الإلمام بالقراءة والكتابة، والتعليم والتدريب، بما في ذلك المهارات التكنولوجية"[٢٤]. ودرست لجنة السكان والتنمية الحقوق الإنجابية والاهتمام بالصحة الإنجابية في عام ١٩٩٦[٢٥]، مع كون الأخيرة من بين الاحتياجات الأساسية التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يشمل نطاق أعمال لجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة التنمية المستدامة، ولجنة المستوطنات البشرية استراتيجيات توفير الاحتياجات الاجتماعية الأساسية وغيرها من الاحتياجات مثل المأوى، والعمالة والأغذية والحصول على الأراضي، وما الى غير ذلك في المناطق الحضرية.

١٢٣ - ويشير هذا التحليل الموجز إلى أنه، في حين أن اللجان الفنية قد عالجت قضايا القضاء على الفقر من منظور مجالات اختصاصها الخاصة، فإنه كان هناك اتجاه لتوسيع نطاق نظرها في القضايا ذات الصلة أو القضايا الأعرض، مما يؤدي بالتالي إلى إصدار استنتاجات وتوصيات تميل إلى أن تكون ذات طبيعة عامة وتتداخل بالتالي كل منها في الأخرى.

جيم - مقترحات بشأن تقسيم أفضل للعمل

١٢٤ - سيحتاج أي نهج لتقسيم أفضل للعمل فيما بين اللجان الفنية، في مجال القضاء على الفقر، إلى أن يراعى أيضا أدوار الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٢٥ - وهناك سمة ملحوظة للترتيبات المؤسسية لمتابعة المؤتمرات الكبرى هي أنها تتكون من الناحية العملية في جميع الأحوال من هيكل ثلاثي، أي الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الفنية المعنية بدرجة أكبر بصورة مباشرة بالموضوع الذي تناوله مؤتمر معين. ومن أجل إعمال هذه الترتيبات بدون مناقشات ازدواجية، فإنه من المهم أن يكون هناك تفهم واضح للمبادئ التي سيتناول بموجبها كل عنصر من عناصر الهيكل الثلاثي القضايا موضع البحث.

١٢٦ - في الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٥، قدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الجزء الخاص بالتنسيق من دورته لعام ١٩٩٥، بعض المبادئ التوجيهية بشأن كيفية عمل هذا الهيكل[٢٦]. ومن الواضح، أنه ينبغي على الجمعية العامة أن تنظر في الاطار الأعرض للسياسة العامة وأن تنشئه؛ وينبغي للمجلس أن يعمل على تكامل عمل لجانه الفنية واصدار توجيهات إلى منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل التنسيقية؛ وينبغي للجان الفنية أن تركز على المجموعة الأساسية من المسائل الداخلة في نطاق مجالات اختصاصها.

١٢٧ - والآثار العملية المترتبة على هذا المخطط، إذا ما تقرر اتباعه في مجال القضاء على الفقر، ستتمثل بالنسبة للجمعية العامة في القيام ببحث قضايا السياسة العامة المتصلة بالبيئة الملائمة - الوطنية وكذلك الدولية؛ وبالنسبة للمجلس في القيام بالإشراف على عمل لجانه الفنية وعمل منظومة الأمم المتحدة، بغية كفالة كل من نهج متكامل وتقليل الازدواج إلى الحد الأدنى وسد الثغرات. وينبغي أن يضع المجلس أيضا في الاعتبار المدخلات من المستوى القطري وحتى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج، وكذلك المدخلات من لجنة التنسيق الإدارية وأجهزتها الفرعية. وفيما يتعلق باللجان الفنية، ينبغي أن تكون لديها مجالات معينة للمسؤولية ومحددة بوضوح. ويوضح الشكل المستخلص من الجدول ١، هذا النوع من تقسيم العمل (انظر الشكل).

١٢٨ - ولكي يضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدوره الاشرافي والتنسيقي بفعالية، يبدو أنه من الضروري أن يقرر المجلس العمل على أساس برنامج عمل متعدد السنوات، كما هو الحال بصورة متزايدة بالنسبة للجانه الفنية. وسيستلزم هذا أيضا إجراء مشاورات وثيقة بين مكتب المجلس ورؤساء اللجان الفنية، كما توقع أيضا المجلس في استنتاجاته المتفق عليها ١/١٩٩٥ من الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته لعام ١٩٩٥.

١٢٩ - ويتعين أن يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالتناسق مع برامج عمل اللجان الفنية المتعلقة بالقضاء على الفقر، بالتوفيق بين أربعة أهداف مترابطة: (أ) تأييد وضع الجمعية العامة لإطار متماسك ومتكامل للسياسة العامة؛ (ب) وإصدار توجيه من المجلس إلى هيئاته الفرعية وتنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة؛ (ج) وتقسيم العمل وكفالة تركيز كل لجنة على مجموعة أساسية من المسائل التي تدخل مباشرة في نطاق مسؤولياتها، ويعهد باستعراض الجوانب الأخرى إلى لجنة أخرى تكون أكثر كفاءة في معالجتها؛ (د) وكفالة رصد جهود الأمم المتحدة الرامية إلى القضاء على الفقر من منظور متكامل وشامل.

الجدول ١ - المواضيع المتعلقة بالقضاء على الفقر التي نظرت فيه اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦

الموضوع	لجنة التنمية المستدامة	لجنة التنمية الاجتماعية	لجنة مركز المرأة	لجنة السكان والتنمية	لجنة حقوق الإنسان	لجنة المستوطنات البشرية
١ - الهجوم العالمي على الفقر كموضوع ناشئ عن مؤتمرات رئيسية: تنفيذ التزاماتها فيما يتعلق بالفقر	نعم	نعم	نعم		نعم	
٢ - تهيئة البيئة المؤاتية للتنمية المستدامة والقضاء على الفقر الصلة بين النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر	نعم	نعم	نعم			
البيئة الاقتصادية الدولية	نعم	نعم	نعم		نعم	

الموضوع	لجنة التنمية المستدامة	لجنة التنمية الاجتماعية	لجنة مركز المرأة	لجنة السكان والتنمية	لجنة حقوق الإنسان	لجنة المستوطنات البشرية
(أ) الوصول إلى الأسواق	نعم		نعم			
(ب) معدلات التبادل التجاري	نعم		نعم			
(ج) الدين الخارجي	نعم		نعم			
(د) نقل التكنولوجيا	نعم		نعم			
الموارد	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم	نعم
برامج التعديل الهيكلي والقضاء على الفقر		نعم	نعم		نعم	
تركيز خاص على افريقيا وأقل البلدان نموا		نعم	نعم		نعم	
٣ - الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية للقضاء على الفقر	نعم	نعم	نعم			
٤ - نهج شامل ومتكامل متعدد الأبعاد	نعم	نعم	نعم	نعم		
٥ - الصلة بين القضاء على الفقر والنهوض بالمرأة	نعم	نعم	نعم		نعم	
٦ - الصلة بين القضاء على الفقر والتنمية المستدامة	نعم	نعم				
٧ - الصلة بين القضاء على الفقر والسكان						
٨ - حقوق الإنسان والقضاء على الفقر	نعم		نعم		نعم	
٩ - الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية	نعم	نعم	نعم	نعم		نعم
١٠ - العمالة الكاملة وسبل العيش المستدامة ووصول الأشخاص الذين يعانون من الفقر إلى موارد انتاجية	نعم	نعم	نعم			نعم
١١ - النهوض بالحماية الاجتماعية وتقليل الضعف أمام المخاطر		نعم	نعم			
١٢ - المشاركة والمجتمع المدني، بما في ذلك دور المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر	نعم	نعم	نعم		نعم	نعم
١٣ - التغييرات الهيكلية والمؤسسية للقضاء على الفقر		نعم	نعم			نعم
١٤ - نهج منسق ومتماسك على المستوى القطري، بما في ذلك تعريف البرامج ومؤشراتها وقياسها وتحليل أثرها وتصميمها وتنفيذها، وتقييم البرامج			نعم			

ملاحظة: بالنسبة للجنة التنمية الاجتماعية، أخذت في الاعتبار دورة عام ١٩٩٣ أيضا.

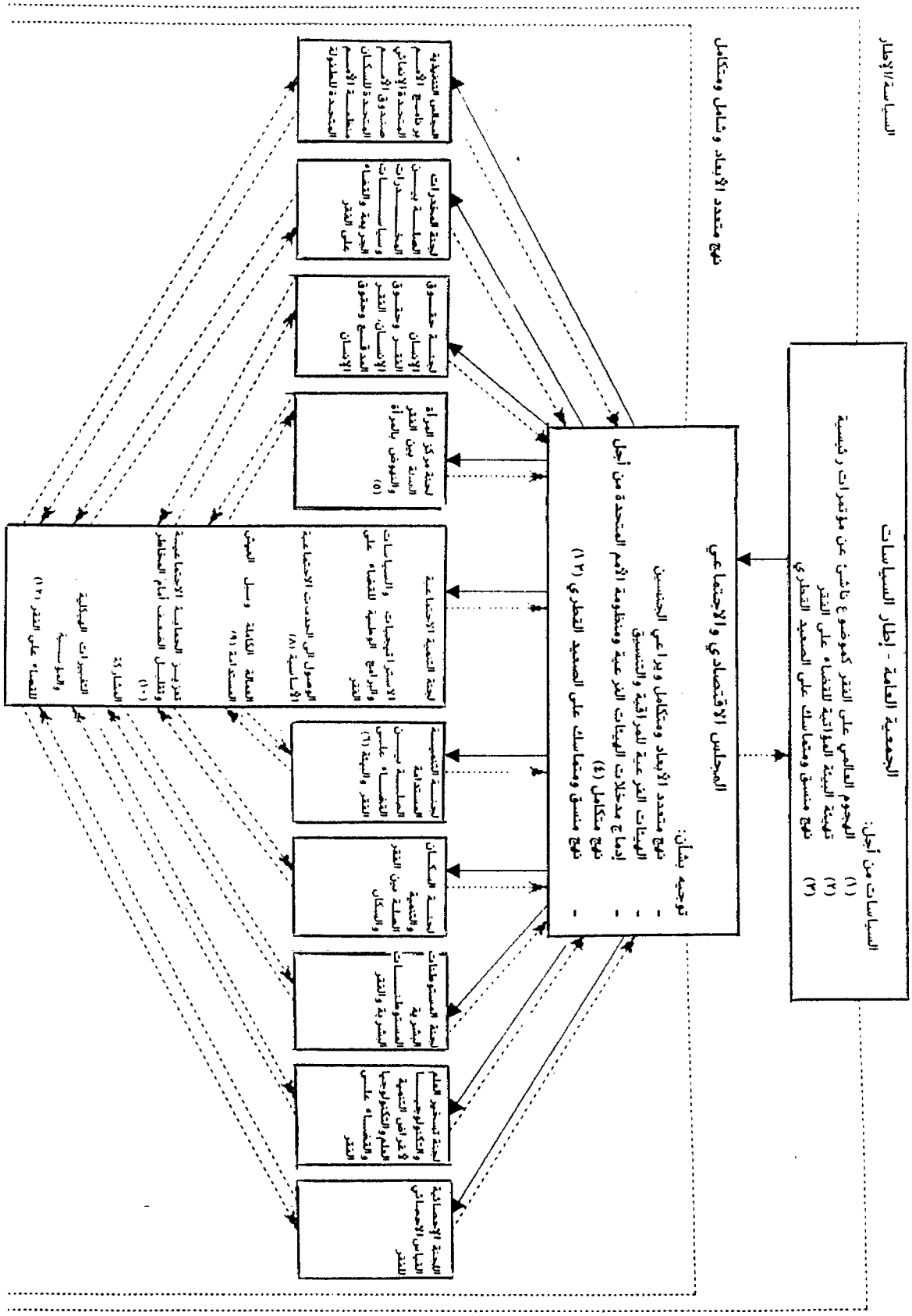
السياسة/الإطار
الجمعية العامة - إطار السياسات
السياسات من أجل:
(١) الهجوم العالمي على الفقر كموضوع ناشئ عن مؤتمرات رئيسية
(٢) تهيئة البيئة الدولية للقضاء على الفقر
(٣) نهج منسق ومتماسك على الصعيد القطري
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
توجيه بشأن:
- نهج متعدد الأبعاد ومتكامل وبرامجي الجنسين
- الهيئات الفرعية للمراقبة والتنسيق
- إدماج مدخلات الهيئات الفرعية ومنظومة الأمم المتحدة من أجل
نهج متكامل (٤)
- نهج منسق ومتماسك على الصعيد القطري (١٢)
نهج متعدد الأبعاد وشامل ومتكامل
المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة
لجنة المخدرات
العملة بين المخدرات والسياسات والجريمة والقضاء على الفقر
لجنة حقوق الإنسان
الفقر وحقوق الإنسان: الفقر والتقدم وحقوق الإنسان
لجنة مركز المرأة
المساواة بين الفقر والنهوض بالمرأة (٥)
لجنة التنمية الاجتماعية
الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية للقضاء على الفقر
الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (٨)
العمالة الكاملة وسبل العيش المستدامة (٩)
تعزيز الحماية الاجتماعية وتقليل الضعف أمام المخاطر (١٠)
المشاركة
التغييرات الهيكلية والمؤسسية
للقضاء على الفقر (١٢)
لجنة التنمية المستدامة
العملة بين القضاء على الفقر والبيئة (٦)
لجنة الإسكان والتنمية
العملة بين الفقر والسكان
لجنة المستوطنات البشرية
المستوطنات البشرية والفقر
لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية
العلم والتكنولوجيا والقضاء على الفقر
اللجنة الإحصائية
الإحصاءات الفقر

١ - نهج متكامل للقضاء على الفقر

١٣٠ - تمخض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عن نتيجة مهمة وهي الإقرار بأن القضاء على الفقر يستدعي اتباع نهج متعدد الأبعاد ومتكامل. والقضاء على الفقر هدف ينبغي أن يكون في صلب كافة السياسات والبرامج، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية. ولذلك يكون للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور هام يؤديانه لكفالة تخطيط النهج الخاصة بالقضاء على الفقر ورصدها بطريقة متكاملة، وكفالة مواءمتها، وتماسكها وتنسيقها، فضلا عما تتسم به من أهمية عامة للالتزام بالقضاء على الفقر. وهذا الأمر يتعلق بالسياسات الوطنية والتعاون الدولي على السواء. وعلاوة على ذلك، ونظرا لإقرار جميع مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية أيضا بأن للفقر بعدا هاما يتعلق بنوع الجنس، ينبغي لجهود المواءمة والتنسيق أن تنطوي كذلك على منظور، الفوارق بين الجنسين، بوصفه وسيلة وهدفا.

(أ) المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٣١ - فيما يتعلق بأعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة، فإنها ينبغي أن تركز بشكل رئيسي على تعزيز اتباع نهج متعدد الأبعاد ومتكامل في القضاء على الفقر، وذلك من خلال هيئاته الفرعية ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وهذا الأمر يستتبع في المرحلة الأولى أن يكرس المجلس اهتمامه بصورة أساسية للمسائل المزدوجة الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر، مثل أعمال منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بالبيئة المؤاتية وتكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. وسيتعين على المجلس في المرحلة الثانية، وفاء منه بمسؤولياته التنسيقية على نطاق المنظومة ككل في هذا المجال، أن يعزز نهجا متعدد الأبعاد، وشاملا، ومتكاملا ويراعي الفوارق بين الجنسين يتبع داخل منظومة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر. ويقتضي هذا مواصلة الحوار وإقامة علاقة عمل وثيقة مع لجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية ذات الصلة، ومن بينها اللجنة الاستشارية المعنية بمسائل البرنامج والتنفيذ، ولجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات، واللجنة الجديدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة، وفرق العمل المخصصة المشتركة بين الوكالات التي أنشأتها لجنة التنسيق الإدارية لدعم ما يتخذ في إجراءات على المستوى القطري لمتابعة المؤتمرات. وفي هذا الصدد، فإن الخطوات والقرارات التي اتخذتها لجنة التنسيق الإدارية متابعة منها للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها المجلس في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته لعام ١٩٩٥، تتسم بأهمية خاصة (انظر الفرع الأول - دال أعلاه).

١٣٢ - كما سيلزم أن يكفل المجلس الاقتصادي والاجتماعي قيام اللجان الفنية، والمجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها بالسعي، على المستوى التنفيذي، إلى إيجاد نهج متكامل للقضاء على الفقر.

١٣٣ - وعلاوة على ذلك، ينبغي للتوصيات المعروضة أدناه من أجل تعزيز تقسيم العمل فيما بين اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقسيما أوضح، أن تتيح المجال لإجراء رصد حكومي دولي متكامل وأكثر فعالية، للجهود الوطنية والدولية للقضاء على الفقر، الأمر الذي يؤدي إلى تزويد المجلس بقاعدة يستند إليها لصياغة التوصيات التي يقدمها إلى الجمعية العامة لدى استعراضها الشامل لمسائل السياسة العامة ذات الصلة بالقضاء على الفقر.

١٣٤ - ولتحقيق هذه الأهداف، يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التفكير في أن يكرس، على أساس دوري، قسما من الجزء العام من دورته لدراسة موضوع الفقر بصورة موضوعية، مستندا إلى المدخلات التي تقدمها لجانه الفنية، والمجالس التنفيذية التابعة للصناديق والبرامج ولجنة التنسيق الإدارية وهيئاتها الفرعية. وسيكون هذا الاقتراح متسقا مع الفقرة ٦٦ من المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٠ التي جاء فيها أنه ينبغي توحيد المهمة الأولى للجزء العام وهي إجراء استعراض عملي المنحى لأنشطة الهيئات الفرعية التابعة للمجلس وتقاريرها وتوصياتها، وتركيز الاهتمام على قضايا السياسات العامة التي تتطلب ردا يحظى بالأولوية ومنسقا من منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ووفقا للاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدها المجلس في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورته لعام ١٩٩٥، فإنه باستطاعة الأمانة العامة إعداد توليفة للتوصيات التي تصدر عن اللجان الفنية، وإذا اقتضت الحاجة، لتلك الصادرة عن المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج.

توصية

١٣٥ - يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقرر أن يكون المحفل الحكومي الدولي الأساسي لمناقشة القضاء على الفقر من منظور متكامل. وقد ينظر المجلس في دعوة لجنة التنمية الاجتماعية إلى تقديم نهج متكامل للإجراءات الدولية والوطنية من أجل القضاء على الفقر لدعم تحليلها الخاص، في المجالات التي تغطيها ولايتها. وفيما لو قرر المجلس أن يعالج بنفسه مسألة النهج المتكامل هذا، فإنه من المقترح أن يجري المجلس الاستعراض العام لموضوع القضاء على الفقر في عام ٢٠٠٠، وهو العام الذي من المقرر أن يستعرض فيه مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقد ينظر المجلس في إجراء هذا البحث في الجزء العام من دورته.

(ب) اللجان الفنية

١٣٦ - يلاحظ أنه منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، يوكل إلى لجنة التنمية الاجتماعية المعاد تنشيطها مسؤولية رئيسية عن أعمال متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك الفصل الثاني (القضاء على الفقر) من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، تضطلع لجنة التنمية الاجتماعية بالأعمال التحضيرية الخاصة بعقد الأمم للقضاء على الفقر، فضلا عن نظرها في الأنشطة الخاصة بالسنة الدولية للقضاء على الفقر. وبإمكان لجنة التنمية الاجتماعية دعم البحث الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تزويده، من منظور متكامل، بمدخلات عن الجوانب التي تقع في نطاق سلطتها. وتشتمل هذه المدخلات على استراتيجيات وبرامج وطنية للقضاء على الفقر، وإمكانية حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الأساسية والعمالة وسبل العيش فيما يتعلق بصلتها بالفقر، والتدابير اللازمة لتعزيز الحماية الاجتماعية والإقلال من عدم الحصانة، فضلا عن مدخلات بشأن المسائل المتعلقة بعدم المساواة في الدخل، والمشاركة والتغييرات الهيكلية والمؤسسية من أجل القضاء على الفقر. كما سيتسق هذا مع الفقرة ٢٩ (أ) من قرار الجمعية العامة ١٦١/٥٠، الذي دعت فيه الجمعية العامة لجنة التنمية الاجتماعية إلى تكييف ولايتها بما يكفل اتباع نهج متكامل إزاء التنمية الاجتماعية.

١٣٧ - وينبغي أن تقوم المدخلات المركزة والتقنية التي تقدمها مختلف اللجان الفنية الأخرى في مجالات اختصاصها بدعم الاستعراض الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفقر. ويجب إعداد هذه المدخلات

بين عامي ١٩٩٩[٢٧] و ٢٠٠٠. وعلى هذه اللجان أن تبحث مسألة ما إذا كانت السياسات العامة المتبعة في مجال اختصاصها تدعم هدف القضاء على الفقر، مع أخذ عوامل الفوارق بين الجنسين في الاعتبار.

توصية

١٣٨ - قد ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دعوة اللجان الفنية ذات الصلة إلى القيام، في إطار مجالات اختصاصها المعينة، وحسب الاقتضاء، بإعداد مدخلات للاستعراض العام الذي يجريه لجوانب الفقر، وذلك على النحو الوارد وصفه في الجزء الفرعي ٢ أدناه. ويمكن إعداد هذه المدخلات في عامي ١٩٩٩-٢٠٠٠. وكجزء من مساهمتها، ينبغي للجنة الفنية المختصة أن تستعرض أيضا مسألة ما إذا كانت السياسات العامة المتبعة في المجال الواقع في إطار سلطتها تدعم هدف القضاء على الفقر، مع أخذ عوامل الفوارق بين الجنسين أيضا في الاعتبار.

٢ - إعادة تركيز أعمال اللجان الفنية على القضايا الأساسية للقضاء على الفقر

١٣٩ - من الجدير بالذكر أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الفقرة السادسة عشرة من الاستنتاجات المتفق عليها ١/١٩٩٥ التي اعتمدها في الجزء المتعلق بالتنسيق من دورة عام ١٩٩٥، لاحظ الممارسة الحالية المتمثلة في تكليف لجنة فنية واحدة بالمسؤولية الرئيسية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج كل مؤتمر. غير أنه أشار إلى أنه سيعمل، بالتعاون مع لجانه الفنية، على توضيح الأشكال المعينة التي ستنظر في إطارها في المواضيع المشتركة. ويتطلب ذلك أن تركز كل لجنة أو هيئة على القضايا الأساسية المتصلة بالمؤتمر الذي تكون مسؤولة عنه، وأن تحصل على مدخلات من الهيئات المهتمة الأخرى بشأن القضايا غير المحورية ذات الصلة. وغني عن البيان أنه يتعين على اللجان الفنية أن تعمل بالتعاون الوثيق مع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها لا لجمعها والاستفادة من خبرتها فحسب، ولكن أيضا لتجنب تغطية مجالات غطتها مؤسسات أخرى من قبل. وفي هذا الصدد، فإن نهج مدير المهمة الذي اعتمدته اللجنة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتنمية المستدامة لدعم أعمال لجنة التنمية المستدامة، جدير بأن يحظى باهتمام خاص. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تكون هناك حالات قد تقرر فيها لجنة من اللجان الفنية أن تترك بالكامل رصد موضوع غير أساسي أو عدة مواضيع غير أساسية للجنة أخرى أقدر منها على معالجة هذه المواضيع، أو للمجلس، دون أن تطلب حتى توجيه هذا المدخل إليها.

١٤٠ - وقد اتخذت لجنة التنمية المستدامة بالفعل خطوات لإعادة تركيز أعمالها على الجوانب الأساسية من جدول أعمال القرن ٢١. وقد لاحظت لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الثالثة (١٩٩٥)، أنه عن طريق تنفيذ برنامج عمل كل من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية[١٠] وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٩] سيجري تحقيق جميع الأهداف المتفق عليها في جدول أعمال القرن ٢١ فيما يتعلق بمحاربة الفقر[٢٨]. كذلك، يدعو جدول أعمال القرن ٢١، في أحكامه المتصلة بالفقر، إلى تمكين المرأة ودعم ما تضطلع به من أدوار انتاجية وإنجابية، وهي مسائل غطتها على نحو أكثر تفصيلا توصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ولدى معالجة المسائل الديموغرافية وتمكين المرأة، واصلت اللجنة التركيز على هذه المسائل بقدر صلتها بالتنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالفقر، اقترحت لجنة التنمية المستدامة أن تقوم بتركيز أعمالها من جديد على الروابط بين الفقرة

والبيئة، آخذة في الاعتبار كلا من جدول أعمال القرن ٢١ وإعلان كوبنهاغن بشأن التنمية السليمة[٢٧] وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية[٢٩] بما في ذلك توصيات مؤتمر القمة بأن تراعي أنشطة حماية البيئة وإدارة الموارد احتياجات الناس الذين يعيشون في فقر. وأقر المشتركون في الجزء الرفيع المستوى من الدورة الرابعة للجنة التنمية المستدامة (١٩٩٦) أنها ينبغي أن توجه في أعمالها المقبلة مزيدا من الاهتمام إلى تناول القوى المحركة التي تؤثر على استدامة إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك نمو السكان، وإلى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة، بما فيها مكافحة الفقر[٣٠].

١٤١ - ولجنة التنمية المستدامة، بإعادة تركيز أعمالها على الفقر، قد تدرس أيضا بعض الروابط القائمة بين الفقر والبيئة وهي روابط حددها الأمين العام في الفقرة ١٠٢ (ح) من تقريره (E/CN.17/1995/14) بشأن القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، الذي أحيل إلى اللجنة في دورتها الثالثة وهي: (أ) حماية صحة الفقراء في المدن من الإجهاد البيئي؛ (ب) إتاحة الفرص لصغار المزارعين وغيرهم من العاملين في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك الفقراء بشروط تراعى فيها التنمية المستدامة؛ (ج) الحماية البيئية وإدارة الموارد في المناطق الفقيرة والهشة بيئيا، لا سيما الأراضي الحدية حيث تعيش أعداد كبيرة من الفقراء؛ (د) التشجير وإعادة التشجير لغرض الحماية البيئية وتلبية احتياجات الفقراء من خشب الوقود؛ (هـ) تشجيع الصناعات الريفية غير الزراعية لتوفير العمالة المنتجة للفقراء بهدف تخفيف الضغط على الأراضي الحدية ووقف إزالة الغابات؛ (و) بناء مرافق للصرف الصحي لمياه المجارير لصالح الفقراء لتفادي تلوث المياه. وينبغي أن يأخذ عمل لجنة التنمية المستدامة بشأن الروابط بين الفقر والبيئة في المناطق الريفية أعمال لجنة المستوطنات البشرية ومتابعة مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في الاعتبار.

١٤٢ - توصية: قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في النظر في دعوة لجنة التنمية المستدامة إلى التركيز في أعمالها المتعلقة بالفقر على الروابط بين الفقر والبيئة. وقد يرغب المجلس في النظر في أن يقرر أيضا أن تترك لجنة التنمية المستدامة للجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة مركز المرأة، ولجنة السكان والتنمية، استعراض التوصيات الواردة في الفصل المتعلق بالفقر في جدول أعمال القرن ٢١ والتي تقابل المجالات الأساسية التي يشملها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية على التوالي. وقد يرغب المجلس في النظر في التنويه بأن لجنة مركز المرأة تزمع أن تستعرض في عام ١٩٩٧ مجالي الاهتمام الحساسين وهما "المرأة في السلطة ومستويات صنع القرار" و "المرأة في الاقتصاد"، وأن لجنة مركز المرأة وافقت على الإسهام بمدخلات في لجنة التنمية المستدامة في عام ١٩٩٧ بشأن المرأة والبيئة. وهي تدعو لجنة التنمية المستدامة إلى الاعتماد على هذه المدخلات لأغراض استعراضها الشامل لجدول أعمال القرن ٢١ في عام ١٩٩٧ (لوضع ترتيبات في هذا المجال).

١٤٣ - وبالمثل، يمكن أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تشجيع لجانه الأخرى على تركيز أعمالها المتعلقة بالفقر على مجالات محددة في إطار مجال اختصاص كل منها.

١٤٤ - توصية: قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في النظر في أن يوصي بما يلي:

(أ) بأن تركز لجنة حقوق الإنسان أعمالها على حقوق الإنسان والفقر المدقع وعلى حقوق الإنسان والفقر، وأن تنظر في كيفية تحقيق الاستفادة القصوى من أعمال اللجان الأخرى أو المجلس لتحليل جوانب استراتيجيات ومسائل القضاء على الفقر المتصلة بمشاركة الفقراء من الناس؛

(ب) أن تواصل لجنة مركز المرأة، وهي ترصد إدراج منظور قضايا الجنسين في سياسات وبرامج القضاء على الفقر للجان الفنية الأخرى، التركيز على حالة المرأة في الفقر مع النظر في جميع مجالات الاهتمام الحساسة الأخرى في منهاج العمل؛

(ج) أن تعالج لجنة المستوطنات البشرية مجالي المستوطنات البشرية والفقر؛

(د) أن تواصل لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية معالجة الصلة بين العلم والتكنولوجيا والقضاء على الفقر، ومساهمة أوجه التقدم المحرز في مجال العلم والتكنولوجيا في القضاء على الفقر والوفاء بالاحتياجات الأساسية للجميع؛

(هـ) أن تنظر لجنة السكان والتنمية في معالجة القضايا المتصلة بالفقر والبعد الديموغرافي. وقد يرغب المجلس في النظر في دعوة مكتبي لجنة السكان والتنمية ولجنة التنمية الاجتماعية إلى التشاور بشأن الطريقة التي يمكن بها للجنتين أن تشتركا في العمل على استبانة الاتجاهات والسياسات الديموغرافية الرئيسية التي يمكن أن تحدث أثرا في الفقر والقضاء على الفقر؛

١٤٥ - علاوة على ذلك، من الجدير بالذكر أن بعض توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية التي تندرج تحت عنوان الفقر يقع ضمن اختصاص لجنة المخدرات[٣١]، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية[٣٢]. ويمكن لهاتين اللجنتين من ثم تقديم مدخلات محددة في دراسة شاملة لفقر يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٤٦ - توصية: قد يرغب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في النظر في دعوة لجنة المخدرات ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية إلى دراسة مدى دعم السياسات في مجاليهما لهدف القضاء على الفقر، مع الإشارة بوجه خاص إلى توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في مجال اختصاص كل منهما.

٣ - توزيع العمل على اللجان الفنية، وتقرير كيفية نظر هذه اللجان أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي في المواضيع المشتركة

١٤٧ - بغية مساعدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في النظر في كيفية توزيع القضايا غير الرئيسية على اللجان الفنية وكيف يمكنها أن تقدم المساعدة لبعضها البعض فإن هذا الفرع يناقش، من بين جملة أمور، السبل التي يمكن بها للجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة السكان والتنمية، ولجنة مركز المرأة، ولجنة حقوق الإنسان ولجنة

المستوطنات البشرية أن تركز عملها من جديد بالحصول على مدخلات من اللجان الأخرى بشأن المواضيع المشتركة غير الرئيسية أو التخلي كليا عن استعراض بعض القضايا للجان الفنية الأخرى أو للمجلس. ويقدم عدد من التوصيات الممكنة لينظر فيها المجلس.

١٤٨ - وبالنسبة لتقاسم المهام المقترح فيما بين اللجان الفنية، فيمكن في البداية ملاحظة أن بعض القضايا قد يستفيد من استعراضها من وجهات نظر مختلفة ومتعددة، بشرط أن تقدم كل لجنة قيمة مضافة. وهذا هو حال مسألة توفير الموارد للقضاء على الفقر، وربما أيضا لموضوع مشاركة الفقراء في تنمية مجتمعاتهم المحلية.

(أ) تهيئة بيئة مؤاتية للقضاء على الفقر

١٤٩ - قدم كل من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة توصيات بشأن تهيئة بيئة اقتصادية دولية مساندة للقضاء على الفقر. وهنالك اقتراح بالاستفادة القصوى من المحافل التي يوفرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة لمناقشة ورصد الجهود الدولية المبذولة في هذا المجال. ويمكن أن يستعرض المجلس في عام ١٩٩٧، كموضوع للجزء المتعلق بالتنسيق من دوراته والمتصل بمتابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية، المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة لدعم توصيات المؤتمرات بشأن تهيئة بيئة اقتصادية وطنية ودولية مؤاتية من أجل القضاء على الفقر والتنمية. ويمكن أن يكون ذلك بمثابة مساهمة في المناقشات الرفيعة المستوى للجمعية العامة عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم. ويستطيع المجلس، في إطار هذا الموضوع، أن يستعرض جوانب تتعلق، في جملة أمور، بالسياسات التجارية والاستثمارية، والتعاون الدولي لمساندة البلدان النامية والبلدان التي تحتاج إلى المساعدة في جهودها الرامية الى القضاء على الفقر، ولا سيما الموارد اللازمة للتنمية، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام والسياسات السليمة في مجال الاقتصاد الكلي. ويمكن أن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة ١٩٩٩ في استعراض هذا الموضوع، في اجتماع الجزء الرفيع المستوى التابع له، على نطاق دولي أوسع، للمساهمة في استعراض وتقييم الجمعية العامة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

١٥٠ - وبالنسبة للديون الخارجية وأثرها على القضاء على الفقر، يقترح الاستفادة إلى أقصى حد من البند الذي يدرج كل سنة على جدول أعمال الجمعية العامة بشأن الديون لاستعراض تنفيذ توصيات المؤتمرات الدولية ومؤتمرات القمة لتخفيف أو تقليص مشاكل الديون. وتستطيع اللجان الفنية وأماناتها أن تعكس أعمال الجمعية العامة بأكبر قدر ممكن، وأن تستفيد من تقارير الأمين العام عن الديون باعتبارها معلومات أساسية تستعملها في الأعمال التي تضطلع بها.

١٥١ - ويجري تنسيق أعمال المتابعة لمؤتمرات منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات التابعة للجنة التنسيق الإدارية، المعنية بتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التي يترأسها البنك الدولي. وتشمل مهام فرقة العمل أيضا مجالات من ضمنها، وضع إطار السياسة المتبعة في مجال الاقتصاد الكلي، والديون الخارجية، والتمويل من أجل التنمية، والاستراتيجيات المتكاملة لاستئصال الفقر

وإقامة إطار قضائي وقانوني وتنظيمي. ومن المهم أن تُنقل نتائج أعمال فرقة العمل إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال لجنة التنسيق الإدارية، عندما يُنظر في قضية تهيئة البيئة المؤاتية.

١٥٢ - توصية: قد ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اختيار مواضيع مناسبة للجزء الرفيع المستوى والجزء التنسيقي من اجتماعاته بشأن تهيئة بيئة مؤاتية، وبعد أن يتخذ قرارا بشأن هذه المواضيع التي سيناقشها المجلس، فإنه يدعو لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة السكان والتنمية ولجنة مركز المرأة أن تقصر مناقشاتها على هذه القضايا لتجنب الازدواج.

١٥٣ - غير أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد ينظر في دعوة لجانه الفنية كي تواصل (كما فعل البعض منها في الماضي) إلى تقديم ما لديها من آراء، إن وجدت، عن الجوانب المحددة لتهيئة بيئة اقتصادية وطنية ودولية مؤاتية والآثار المترتبة عليها بما فيه برامج التكيف الهيكلي، والمشاكل الناجمة عن الديون في مجالات اختصاص كل منها وعن التدابير الضرورية ذات الصلة وتعديلات السياسة العامة.

١٥٤ - ويمكن أن يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجنة التنسيق الإدارية إلى تقديم تقرير إليه عن أعمال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتهيئة بيئة مؤاتية عندما يشرع في مناقشة ذلك الموضوع.

(ب) توفير الموارد للقضاء على الفقر

١٥٥ - الموارد اللازمة للتنمية هي بصورة عامة مجال قامت بمعظم العمل فيه لجنة التنمية المستدامة. غير أن لجنة السكان والتنمية ولجنة مركز المرأة واللجان الأخرى درست أيضا مسألة توفير الموارد للبرامج والتعاون في الميادين الخاصة بها.

١٥٦ - توصية: قد يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي مواصلة النظر في مسألة توفير الموارد للقضاء على الفقر من جانب كل لجنة، وخاصة بالنسبة لمجال عملها وضمن هذا المجال. وقد تولي هذه اللجان، في فحصها هذا، انتباها إلى مسألة تقاسم الموارد الموجهة إلى الجوانب ذات الصلة من عملية القضاء على الفقر. وقد ينظر المجلس في إجراء تحليل شامل تمهيدا لاستعراض الجمعية العامة، مع مساهمات من جميع اللجان الفنية كل في مجال اختصاصه، كجزء من نظر المجلس في مسألة تهيئة البيئة المؤاتية.

(ج) الاستراتيجيات الوطنية المتكاملة للقضاء على الفقر

١٥٧ - شكلت الاستراتيجيات المتكاملة للقضاء على الفقر توصية هامة من توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتتطلب هذه الاستراتيجيات وجود خطط وطنية للقضاء على الفقر، كما تتطلب أيضا أن يكون القضاء على الفقر هدفا يتخلل جميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية. وقد تضمنت توصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان توصيات مماثلة في قوتها الدافعة.

١٥٨ - توصية: قد ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دعوة لجنة التنمية الاجتماعية إلى متابعة عملها بشأن وضع استراتيجيات وطنية متكاملة للقضاء على الفقر في سياق السنة الدولية للقضاء على الفقر وعقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر وفي رصد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وهنالك اقتراح بأن تكون "الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للقضاء على الفقر" موضوعا للمجلس كجزء من استعراضه العام للفقر في عام ٢٠٠٠. أما الجوانب الاقتصادية فيمكن أن ينظر فيها المجلس في عام ١٩٩٧ كجزء من نظره في موضوع تهيئة البيئة المؤاتية.

(د) الخدمات الاجتماعية الأساسية كأداة حاسمة للقضاء على الفقر

١٥٩ - لقد كانت مسألة "الوفاء بالاحتياجات الأساسية للجميع" موضوع تركيز عدد من توصيات كل من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، كما أنها تشكل أحد مجالات العمل الرئيسية الأربعة التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من أجل القضاء على الفقر. وكانت لعدة سنوات من أهم أولويات منظومة الأمم المتحدة. كما حددت هذه المؤتمرات عددا من الأهداف والغايات الكمية في مجالات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى. ويتعين الآن على اللجان الفنية المختلفة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تنشئ، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة وسائر منظمات الأمم المتحدة المعنية، ترتيبات نظامية لرصد النتائج في هذه المجالات.

١٦٠ - وتشمل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع والتابعة للجنة التنسيق الإدارية ضمن نطاق اختصاصها الجوانب المختلفة لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للجميع، والأهداف الكمية التي حددتها المؤتمرات الدولية الرئيسية في هذا المجال. كما أن تلك الأهداف هي أيضا جزء من عملية رصد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل.

١٦١ - توصية: قد ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اعتماد توصية لجنة التنمية الاجتماعية بالنظر في مفهوم "تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع" في عام ١٩٩٥، مع التركيز بصفة خاصة على التعليم. وقد تكون عملية النظر تلك بمثابة مدخل في الاستعراض العام للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٩ إذا سمح جدول الاجتماعات بذلك. وقد ينظر المجلس في اقتراح أن توافي لجنة حقوق الإنسان لجنة التنمية الاجتماعية بمدخل عن أهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان باعتبارهما وسيلة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية، مع إيلاء اهتمام خاص لعمل الهيئات المنشأة بمعاهدات التي ترصد صكوك حقوق الإنسان. وفي وسع لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن توافي لجنة التنمية الاجتماعية بمدخل عن التكنولوجيا من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية للجميع. وقد ينظر المجلس في أن يعهد للجنة التنمية الاجتماعية القيام، بالتعاون مع الوكالات المتخصصة ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة، بتقديم تقارير إلى المجلس عن تحقيق الأهداف والغايات التي حددها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في مجالي صحة الطفل والأم والتعليم الأساسي والمجالات الأخرى للخدمات الاجتماعية في إطار الجهود المبذولة للقضاء على الفقر، على أن تعتمد في ذلك على الأعمال التي قامت بها الهيئات الأخرى المكلفة برصد هذه الأهداف لمتابعة مؤتمرات أخرى. ويمكن أن يترك رصد

الأهداف في مجال المأوى والهياكل الأساسية في المناطق الحضرية إلى لجنة المستوطنات البشرية وأن يترك رصد الأهداف في مجال المياه الى لجنة التنمية المستدامة.

الصحة

١٦٢ - يتمحور عمل اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في المستقبل حول بعض من جوانب الخدمات الاجتماعية الأساسية. فالرعاية الصحية الأولية مدرجة في برنامج عمل لجنة السكان والتنمية في عام ١٩٩٨ وفي برنامج عمل لجنة مركز المرأة في عام ١٩٩٩. وينبغي للجنة مركز المرأة، عند التحضير لعملها، أن تستند إلى تحليل لجنة السكان والتنمية. وينبغي للجنة التنمية الاجتماعية أن تستخدم ناتجهما المشترك في عام ١٩٩٩.

١٦٣ - توصية: قد ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دعوة لجنة السكان والتنمية، إلى أن تقوم، استنادا إلى عملها بشأن فرص الوصول إلى الاهتمام بالصحة الإنجابية وكجزء من استعراضها للصحة في إطار برنامج عملها المتعدد السنوات بموافاة لجنة التنمية الاجتماعية بمدخل لأغراض الاستعراض الدولي التي ستقوم به في عام ١٩٩٩ لموضوع تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية. وقد ينظر المجلس أيضا في اقتراح بأن تقدم لجنة التنمية المستدامة مدخلا، أكثر تركيزا، بشأن الصحة البيئية.

التعليم الأساسي

١٦٤ - قررت لجنة مركز المرأة أن تنظر في موضوع التعليم في عام ١٩٩٧. وقد استعرضت لجنة التنمية المستدامة موضوع التعليم والتوعية العامة في عام ١٩٩٦. وسيستعرض في عام ١٩٩٧ برنامج العمل الذي اعتمدته لجنة التنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٦.

١٦٥ - توصية: قد ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اتخاذ قرار بأن يكون التعليم الأساسي هو محور الاهتمام الرئيسي للعمل الذي ستضطلع به لجنة التنمية الاجتماعية بشأن الخدمات الاجتماعية الأساسية في عام ١٩٩٩. وقد ينظر المجلس في دعوة لجنة التنمية الاجتماعية أيضا إلى الإفادة من الدراسة التي ستجريها لجنة مركز المرأة لموضوع التعليم في عام ١٩٩٧.

مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية

١٦٦ - توصية: قد ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اتخاذ قرار بأن تظل مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية من اختصاص لجنة التنمية المستدامة. وقد ينظر المجلس أيضا في دعوة لجنة التنمية المستدامة، التي استعرضت هذه المجموعة في عام ١٩٩٤، إلى أن ترتب لموافاة لجنة التنمية الاجتماعية بمدخل في الاستعراض الذي ستجريه في ذلك المجال في عام ١٩٩٩.

المأوى

١٦٧ - وفيما يتعلق بتوفير المأوى للفقراء، فإن الموئل الثاني قد يوفر مدخلات أخرى ينبغي أن تؤخذ هي وآليات المتابعة التي سينشئها مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الاعتبار.

١٦٨ - توصية: قد ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دعوة لجنة التنمية المستدامة، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة المستوطنات البشرية إلى النظر في أساليب تقسيم العمل وإلى تحقيق مزيد من التعاون في مجال المأوى، كمتابعة لنتائج الموئل الثاني. وينبغي أن يظل رصد الأهداف ذات الصلة محط اهتمام عمل لجنة المستوطنات البشرية، ليكون مدخلا في الاستعراض العام لتوصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في ذلك المجال.

الأمن الغذائي

١٦٩ - تشكل التدابير الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي بُعدا هاما من أبعاد الاحتياجات الاجتماعية الأساسية. وقد أعاد التأكيد على أهمية هذه التدابير المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وسيكون لمؤتمر القمة العالمي للأغذية أهمية بالغة في زيادة تفصيل التدابير التي تحظى بالاهتمام على الصعيد الدولي.

١٧٠ - توصية: قد يود المجلس الاقتصادي والاجتماعي النظر في اتخاذ قرار بشأن الوسيلة المثلى لتناول مسألة الأمن الغذائي على الصعيد الحكومي الدولي.

(هـ) الوصول إلى موارد الإنتاج

١٧١ - كانت التدابير الرامية إلى تحسين فرص وصول الفقراء إلى موارد الإنتاج وكذلك إلى العمالة وسبل العيش، من بين مجالات العمل التي حددها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تحت بند الفقر. ويدعو مؤتمر القمة إلى اتخاذ طائفة واسعة من الإجراءات تتفاوت في بعض الحالات بين تدابير للتعامل مع الفقر في المناطق الحضرية وتدابير للتعامل مع الفقر في المناطق الريفية. كما دعا المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى اتخاذ تدابير لتسهيل إيجاد فرص للعمل المنتج (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية) تتمشى مع ما يتوفر في البلدان من عوامل الإنتاج (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية).

١٧٢ - وقد عُهد إلى فرقة العمل المعنية بالعمالة وسبل العيش المستدامة، التابعة للجنة التنسيق الإدارية، والتي تولت رئاستها منظمة العمل الدولية، بحض أجهزة منظومة الأمم المتحدة على إعطاء ردود منسقة على هذه التوصيات على المستويين الوطني والإقليمي، بدفعة من المقر. ويمكن النظر في أنسب طريقة لقيام فرقة العمل، من خلال لجنة التنسيق الإدارية، بالإسهام في العمل الذي تضطلع به لجنة التنمية الاجتماعية بشأن العمالة.

١٧٣ - توصية: قد ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اعتماد توصية لجنة التنمية الاجتماعية بدراسة العمالة المنتجة وسبل العيش المستدام في عام ١٩٩٧، وفي اتخاذ قرار بأن تركز اللجنة اهتمامها على التدابير

التي تزيد من إمكانية وصول الفقراء إلى فرص العمل المنتج في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وفي وسع لجنة التنمية الاجتماعية أن تدرس التدابير الواردة، في ذلك المجال، في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد ينظر المجلس في دعوة لجنة التنمية الاجتماعية إلى الاستناد إلى العمل الذي ستقوم به لجنة مركز المرأة في عام ١٩٩٧ بشأن "المرأة والاقتصاد". وقد ينظر المجلس في اتخاذ قرار بأن يكون لدى لجنة التنمية الاجتماعية، كمجال تركيز في دراستها، تدابير لدعم المؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا في المناطق الحضرية والريفية وأن تتيح لهذه المؤسسات ولمن يعيشون في فقر سبل الوصول إلى موارد التدريب وغيرها من موارد الإنتاج. وقد ينظر المجلس في دعوة لجنة المستوطنات البشرية إلى موافاة لجنة التنمية الاجتماعية بمدخلات محددة عن الجوانب المتصلة بتحسين الأحوال المعيشية في المناطق الحضرية والريفية، وتوفير الهياكل الأساسية وكفالة أن تفيد هذه الهياكل مَن يعيشون في فقر، وإصلاح الأراضي وتشجيع ملكية الأراضي، وكفالة اتباع النهج القائمة على المشاركة في التخطيط الحضري. كما يمكن أن تستخدم كمدخلات الأعمال التي تضطلع بها لجنة التنمية الاجتماعية بشأن الجوانب ذات الصلة بالبيئة للعمالة في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء. وقد ينظر المجلس أيضا دعوة لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى موافاة لجنة التنمية الاجتماعية بمدخل حول فرص وصول مَن يعيشون في فقر إلى التكنولوجيا. وقد ينظر المجلس في دعوة لجنة التنمية الاجتماعية إلى أن يقوم أيضا، في سياق استعراضها للتدابير التي اتخذها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بشأن العمل وسبل العيش، برصد تنفيذ أحكام جدول أعمال القرن ٢١ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في هذا المجال تحت بند الفقر.

(و) تمكين المرأة

١٧٤ - تشكل التدابير الرامية الى كفالة وصول المرأة الى الموارد الاقتصادية وتعزيز المساواة بين الجنسين كحل للقضاء على الفقر الموضوع الأساسي للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقد تناولته توصيات عديدة صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وكذلك عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان وإن لم تكن تحت بند الفقر على وجه التحديد. كما أن لجنة مركز المرأة قد أدرجت في أنشطتها، تمشيا مع دورها في إدخال منظور نوع الجنس في أنشطة الأمم المتحدة، موافاة لجنة حقوق الإنسان ولجنة السكان والتنمية بمدخل عن تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، من منظور نوع الجنس، لأغراض الاستعراض العام والتقييم، لكنها لم تدرج بعد في أنشطتها اعداد مدخل في استعراض مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتقوم لجنة مركز المرأة أيضا برصد مدى تطبيق اللجان الأخرى منظور نوع الجنس في مجال اختصاص كل منها وفي رصد المؤتمرات التي تضطلع هي بالمسؤولية الرئيسية عنها.

١٧٥ - على أن في وسع لجنة مركز المرأة اتخاذ مزيد من الخطوات نحو دعم الهدف النهائي المتمثل في إدخال منظور نوع الجنس في عمل اللجان الأخرى. وينبغي أن يكون استعراض منهاج عمل بيجين فرصة طيبة لمتابعة إدخال منظور نوع الجنس في المجالات الرئيسية للجان الأخرى.

١٧٦ - توصية: قد ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في أن يعهد للجنة مركز المرأة برصد توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمرات الأخرى فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق القضاء على الفقر. وقد ينظر المجلس أيضا في توصيته بأن تتولى لجنة مركز المرأة، فضلا عن اضطلاعها ببرنامج عملها المعتاد، إعداد مدخل للجنة التنمية الاجتماعية يتناول تقييم التدابير التي اتخذها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بشأن مختلف جوانب المساواة بين الجنسين.

١٧٧ - وقد ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دعوة لجنة مركز المرأة الى أن تتولى، بالتشاور مع اللجان الفنية الأخرى، تحديد الأسلوب الأفضل للتعاون في استعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين في كل من مجالات هذه اللجان عموما وفي مجال بند الفقر خصوصا. وفي وسع لجنة حقوق الإنسان أن تنظر في إعداد مدخل عن حصول المرأة على الأراضي والمأوى. وقد يوصي المجلس أيضا بأن تنظر اللجان الفنية الأخرى ذات الصلة في أن تدرج على جداول أعمالها في عام ١٩٩٩ استعراضا لآثار السياسات التي تقع تحت اختصاصاتها على المرأة.

(ز) الفئات الضعيفة

١٧٨ - أوصى المؤتمر الدولي الرابع المعني بالمرأة، والى حد ما المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بتدابير خاصة لصالح الفئات الضعيفة وتدابير لكفالة الحماية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة، بما في ذلك الحماية خلال فترات خاصة من العمر، لدعم الأسرة أو ما يتخذ من تدابير في أعقاب تنفيذ برامج التكيف الهيكلي.

١٧٩ - توصية: قد ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اقتراح بأن تنظر لجنة التنمية الاجتماعية في مواصلة أن تكون هي اللجنة الرئيسية المسؤولة عن مسألة التدابير التي تتخذ لصالح الفئات الضعيفة والحماية الاجتماعية. وقد ينظر المجلس في اعتماد توصية لجنة التنمية الاجتماعية بإجراء استعراض عام لموضوع تعزيز التكافل الاجتماعي والمشاركة للجميع في عام ١٩٩٨. وقد ينظر المجلس في دعوة لجنة التنمية الاجتماعية الى أن تضع في اعتبارها في التحضير لهذا الموضوع وتناوله، الجوانب ذات الصلة من النتائج التي أسفرت عنها المؤتمرات الرئيسية الأخرى وأعمال المتابعة التي تضطلع بها اللجان المعنية والأجهزة المعنية المشتركة بين الوكالات.

(ح) المشاركة

١٨٠ - لا ينبغي مواصلة تقسيم العمل بين اللجان الفنية فيما يتعلق بمشاركة الفقراء في تنمية مجتمعاتهم المحلية وفي السياسات والبرامج الرامية الى القضاء على الفقر. وهي مسألة ينبغي أن تسود تصميم ودراسة كل البرامج والأنشطة. ولكل لجنة مجموعة معينة من المنظمات غير الحكومية تتابع أنشطتها. وعليه يتاح لكل لجنة الاطلاع على الملاحظات والردود على مسائل السياسة العامة والاتجاهات الرئيسية فيما يتعلق بمشاركة من يعيشون في فقر. لكن هناك مجالات يمكن فيها تحسين تقسيم العمل بين اللجان الفنية. فلجنة حقوق الإنسان مثلا تناولت بتعمق شديد مشاركة الفقراء عموما. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يعهد للجنة بمهمة إجراء استعراض عام للمشاركة من جانب من يعيشون في فقر. ويمكن أن تناط هذه المسؤولية بلجنة التنمية الاجتماعية.

١٨١ - توصية: قد ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اتخاذ قرار بأن يناط بلجنة التنمية الاجتماعية إجراء استعراض عام وتقييم للمشاركة من جانب من يعيشون في فقر. وقد ينظر المجلس في اتخاذ قرار بأن تنظر بعض اللجان الفنية في أن تقوم كل منها في مجالات اختصاصها بإعداد مدخلات حول المشاركة من قبل من يعيشون في فقر. وقد ينظر المجلس أيضا في دعوة لجنة حقوق الإنسان ولجنة التنمية الاجتماعية الى دراسة الأساليب الكفيلة بتحسين تعاونهما في تناول المشاركة من قبل من يعيشون في فقر.

(ط) الاحصاءات

١٨٢ - فيما يتعلق بمسألة القياس والرصد الاحصائيين للفقر المطلق والفقر النسبي، استعرضت اللجنة الاحصائية آثار المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرا في الأنشطة الإحصائية بأسلوب فني مركز. وقد أنشأت اللجنة الاحصائية في دورتها الثامنة والعشرين (١٩٩٥) فريق الخبراء المعني بالآثار الاحصائية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة مؤخرا[٣٢]. واعتمد الفريق العامل المعني بالبرامج الإحصائية الدولية والتنسيق في دورته الثامنة والعشرين (نيسان/أبريل ١٩٩٦) تقرير فريق الخبراء (الوثيقة E/CN.3/AC.1/1996/R.4، المرفق). واقترح فريق الخبراء، في جملة أمور، مجموعة بيانات وطنية دنيا تضم أربعة مؤشرات إحصائية عن الفقر المطلق (عدد الأشخاص في الغرفة الواحدة، والوصول الى مياه الشرب المأمونة، والقيمة النقدية لسلة الأغذية الضرورية لتلبية الاحتياجات التغذوية الدنيا، كما ترد في تذييل تقرير فريق الخبراء). وقد أوصى فريق الخبراء المعني بالآثار الإحصائية لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية المعقودة مؤخرا أيضا بتشكيل فريق الخبراء المعني بإحصائيات الفقر. ومن المقرر أن تستضيف اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حلقة دراسية في عام ١٩٩٧ تركز على الخبرة الوطنية والإقليمية.

١٨٣ - وترد في إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية توصيات، غاية في التفصيل، لقياس الفقر وفي منهاج عمل بيجين بشأن أبعاد الفقر على أساس نوع الجنس. ودعا مؤتمر القمة العالمي الرابع المعني بالمرأة أيضا الى وضع منهجيات تقوم على أساس نوع الجنس للإقرار بإسهام المرأة التام في الاقتصاد وتقييمه من خلال العمل بأجر وبدون أجر في المنزل والمجتمع المحلي وأماكن العمل. وكان من بين التوصيات التي صدرت عن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان توصية بضرورة تحسين المعرفة بالفقر المدقع وأسبابه وبجدول أعمال القرن ٢١ بشأن "جمع المعلومات عن المجموعات المستهدفة والمناطق المستهدفة" (الفقرة ٣-٩). ومن المقترح النظر بتعمق في مسألة قياس الفقر كجزء من متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٨٤ - توصية: قد ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إقرار عمل اللجنة الإحصائية المتعلق بالآثار الإحصائية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمرات الدولية الرئيسية المعقودة مؤخرا. وقد ينظر في دعوة اللجنة الإحصائية الى تشاطر النتائج التي يتوصل إليها فريق الخبراء المعني بالإحصاءات المتعلقة بالفقر وتقرير الحلقة الدراسية التي ستعقد بشأن إحصاءات الفقر، كمدخلين للجنة التنمية الاجتماعية والمجلس لاستعراض توصيات الفصل المتعلق بالفقر من مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقد ينظر المجلس أيضا في دعوة اللجنة الإحصائية الى تقديم مدخل الى لجنة مركز المرأة لاضطلاعها باستعراض لتنفيذ توصيات قياس

الفقر المقدمة من المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقد ينظر المجلس كذلك في دعوة اللجان الأخرى الى الامتناع عن تناول مسألة قياس الفقر. وإذا ما دعت الضرورة الى نظر هذه اللجان الأخرى في هذا الجانب، فإن عليها أن تفيد في مداولاتها من أعمال اللجان الثلاث كل حسب اختصاصها.

دال - ملاحظات ختامية

١٨٥ - ليس الغرض من إيراد هذه التوصيات بكاملها في هذا الفرع (الواردة في الجدول ٢ تحقيقا للوضوح) هو مجرد تنسيق أعمال اللجان الفنية وإنما الغرض من إيرادها أيضا هو تمكين الهيئات الحكومية الدولية من توفير التوجيه لسياسة متسقة بغية توفير نهج متكامل للقضاء على الفقر. كما أن الجهود التي يبذلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنسيق برامج عمل اللجان الفنية ستسهم أيضا في عقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر الذي يبدأ في عام ١٩٩٧. وبالعمل على القيام على الصعيد الحكومي الدولي بإجراء مناقشة ووضع توصيات فنية ومركزة وأكثر اتساقا للقضاء على الفقر، سيساعد المجلس في رصد التقدم المحرز في تنفيذ التدابير التي أوصت بها المؤتمرات الدولية الرئيسية لتحقيق القضاء على الفقر ومن ثم في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق غايات العقد. ومن شأن اتساق برامج العمل أن يسمح للمجلس بتوحيد ورصد أفضل لأنشطة منظومة الأمم المتحدة استنادا الى أعمال اللجان الفنية وبتحقيق رصد أكثر كفاءة وفعالية للإجراءات الوطنية والدولية للقضاء على الفقر.

الجدول ٢ - خلاصة للتوصيات المنبثقة عن تقرير برامج العمل والمدخلات من لجنة لأخرى

المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المواضيع المقترحة)	• ١٩٧٧: البيئة المؤاتية (الجزء المتعلق بالتنسيق) • ١٩٩٩: البيئة المؤاتية (الجزء الرفيع المستوى)[أ] • ٢٠٠٠: الفقر (الجزء المتعلق بالتنسيق)

اللجنة الفنية	المدخل المقدم الى لجنة أخرى
اللجنة الإحصائية	• ١٩٩٩: تقديم مدخل الى لجنة التنمية الاجتماعية ولجنة مركز المرأة لاستعراض وتقييم أعمال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
لجنة السكان والتنمية	• ١٩٩٩: تقديم مدخل عن الاهتمام بالصحة الإنجابية الى لجنة التنمية الاجتماعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المواضيع المقترحة)	• ١٩٧٧: البيئة المؤاتية (الجزء المتعلق بالتنسيق) • ١٩٩٩: البيئة المؤاتية (الجزء الرفيع المستوى)[ب] • ٢٠٠٠: الفقر (الجزء المتعلق بالتنسيق)

لجنة التنمية الاجتماعية	• ١٩٩٧: "العمالة المنتجة وسبل العيش المستدامة" • ١٩٩٨: "تشجيع التكامل الاجتماعي والمشاركة للجميع" • ١٩٩٩: "توفير الخدمات الاجتماعية للجميع مع التركيز على التعليم خصوصا" • ٢٠٠٠: متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
لجنة حقوق الإنسان	• ١٩٩٨ أو ١٩٩٩: تقديم مدخل الى لجنة التنمية الاجتماعية عن الاحتياجات الاجتماعية الأساسية باعتبارها من حقوق الإنسان (١٩٩٩) • ١٩٩٩ أو ٢٠٠٠: إمكان تقديم مدخل الى لجنة مركز المرأة (٢٠٠٠) عن حقوق الإنسان للمرأة
لجنة مركز المرأة	• ١٩٩٧: مدخل مقرر لاستعراض أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية • ١٩٩٨: مدخل مقرر لاستعراض أعمال المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان • ١٩٩٩: تقديم مدخل مقرر للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية • ١٩٩٩ أو ٢٠٠٠: تقديم مدخل إضافي الى لجنة التنمية الاجتماعية (٢٠٠٠) عن تدابير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين (تحت بند الفقر)
لجنة المخدرات	• ١٩٩٩-٢٠٠٠: تقديم مدخل الى لجنة التنمية الاجتماعية/المجلس عن توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بشأن المخدرات: استعراض ما إذا كانت السياسات المتبعة في مجالها تدعم هدف القضاء على الفقر
لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	• ١٩٩٩-٢٠٠٠: تقديم مدخل الى لجنة التنمية الاجتماعية/المجلس بشأن توصيات مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بشأن الجريمة والعدالة الجنائية: استعراض ما إذا كانت السياسات المتبعة في مجالها تدعم هدف القضاء على الفقر

المجلس الاقتصادي والاجتماعي (المواضيع المقترحة)	• ١٩٩٧: البيئة المؤاتية (الجزء المتعلق بالتنسيق) • ١٩٩٩: البيئة المؤاتية (الجزء الرفيع المستوى)[ب] • ٢٠٠٠: الفقر (الجزء المتعلق بالتنسيق)

لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	• ١٩٩٧-١٩٩٨: تقديم مدخل الى لجنة التنمية الاجتماعية عن وصول الفقراء/المؤسسات الصغيرة الى التكنولوجيا • ١٩٩٩: تقديم مدخل الى لجنة التنمية الاجتماعية عن التكنولوجيا وتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع
لجنة التنمية المستدامة	• ١٩٩٧ أو ١٩٩٨: تقديم مدخل الى لجنة التنمية الاجتماعية عن الجوانب البيئية للعمالة • ١٩٩٨-١٩٩٩: تقديم مدخل الى لجنة التنمية الاجتماعية (استعراض عام ١٩٩٩ لتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع)؛ جوانب الصحة البيئية، ومياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية؛ الأمن الغذائي
اللجنة الدائمة لجنة المستوطنات البشرية	• ١٩٩٧: الأحوال المعيشية في المناطق الحضرية، وصول الفقراء الى الهياكل الأساسية، وإصلاح الأراضي، نهج التخطيط الحضري القائم على المشاركة • ١٩٩٩: تقديم مدخل الى لجنة التنمية الاجتماعية (١٩٩٩) عن توفير المأوى للفقراء (بما في ذلك الأهداف)

(أ) سيختار موضوع محدد وفقا لأحكام الفقرة ٥٣ من قرار الجمعية العامة ٥٠/٢٢٧.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (A/CONF.166/9)، الفصل الأول ، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/CONF.177/20 و Add.1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٥) انظر الوثيقة E/1996/26، الفصل الأول، الفرع جيم - ٢، القرار ٩/٤٠.

(٦) المرجع نفسه، القرار ١٠/٤٠.

(٧) انظر الوثيقة A/50/3، الفصل الثالث، الفقرة ٢٧.

(٨) انظر تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، كوبنهاغن، ٦-١٢ آذار/مارس ١٩٩٥ (A/CONF.166/9)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول، الالتزام ٢ (ب).

(٩) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٧ (E/1993/27)، الفصل الأول، الفرع جيم، القرار ٨/٣٧.

(١٠) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩١، الملحق رقم ٢ (E/1991/22 و Add.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٤/١٩٩١؛ المرجع نفسه، ١٩٩٢، الملحق رقم ٢ (E/1992/22 و Add.1 و 2)، الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١١/١٩٩٢؛ المرجع نفسه، ١٩٩٣، الملحق رقم ٣ (E/1993/23 و Add.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف، ١٣/١٩٩٣؛ المرجع نفسه، ١٩٩٤، الملحق رقم ٤ (E/1994/24 و Add.1 و 2 و Corr.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف، ١٢/١٩٩٤؛ المرجع نفسه، ١٩٩٥، الملحق رقم ٣ (E/1995/23 و Corr.1 و 2)، الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٦/١٩٩٥؛ والمرجع نفسه، ١٩٩٦، الملحق رقم ٣ (E/1996/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٠/١٩٩٦ (جميع قرارات لجنة حقوق الإنسان هذه تحت بند جدول الأعمال المعنون "مسألة القيام في جميع البلدان بإعمال

الحواشي (تابع)

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودراسة المشاكل الخاصة التي تواجهها البلدان النامية في الجهود التي تبذلها من أجل إعمال حقوق الإنسان هذه").

(١٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٣، الملحق رقم ٣ (E/1993/23 و Add.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٩٩٣/١٣ (المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٣)، الفقرة ٦.

(١٣) المرجع نفسه، ١٩٩٠، الملحق رقم ٢ (E/1990/22 و Add.1 و Corr.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٩٩٠/١٥، والمرجع نفسه، ١٩٩١، الملحق رقم ٢ (E/1991/22 و Add.1)، الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٩٩١/١٤.

(١٤) المرجع نفسه، ١٩٩٥، الملحق رقم ٣ (E/1995/23 و Corr.1 و 2)، الفصل الثاني، الفرع ألف، القرار ١٩٩٥/١٦ المعنون "حقوق الإنسان والفقر المدقع".

(١٥) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة القضاء على التمييز العنصري من بين هيئات معاهدات الأمم المتحدة التي أنشأت ممارسة جديرة بالذكر في هذا الشأن.

(١٦) المبادئ التوجيهية للتعاون والمساعدة التقنية في ميدان منع الجريمة في الحضر، الواردة في مرفق قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٥/٩، أحيلت إلى المجلس في مشروع القرار الثاني كي يعتمدها المجلس بالصيغة التي ترد بها في الوثيقة E/1995/30 و Add.1، الفصل الأول، الفرع باء. وتدعو المبادئ التوجيهية إلى وضع خطة عمل متكاملة لمنع الجريمة تعزز، في جملة أمور، الرفاه والتنمية الصحية والتقدم وتكافح جميع أشكال الحرمان الاجتماعي، كوسيلة من وسائل إنفاذ "الوقاية الأولية" (الفقرة ٣ (د) '١' (ب)).

(١٧) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٨، الإضافة (A/43/8/Add.1).

(١٨) المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٨ (A/46/8)، المرفق، الفصل الأول، الفرع ألف، القرار ١٣/١٠.

(١٩) المرجع نفسه، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٨ (A/48/8)، المرفق، الفصل الأول، الفرع ألف، القرار ١٤/٣.

(٢٠) قرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢١) انظر قرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

الحواشي (تابع)

(٢٢) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٤، الملحق رقم ١٣ (E/1994/33/Rev.1).

(٢٣) انظر E/1996/28، الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١/٤، الفقرة ٢.

(٢٤) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٦ (E/1995/26).

(٢٥) انظر E/1996/25.

(٢٦) انظر الوثيقة A/50/3، الفصل الثالث، الفقرة ٢٢.

(٢٧) في عام ١٩٩٩، ستعقد دورات للجنة الاحصائية، ولجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولجنة التنمية الاجتماعية (وجميعها يجتمع مرة كل سنتين)، فضلا عن لجنة المستوطنات البشرية.

(٢٨) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٢ (E/1995/32)، الفصل الثاني، الفقرة ١٩.

(٢٩) المرجع نفسه، الفصل الأول، الفقرة ٨٢.

(٣٠) انظر E/1996/28، الفصل الثاني، الفقرة ٣٦.

(٣١) على سبيل المثال، فيما يتعلق بضرورة تقديم مساعدة دولية لتنمية بدائل في المناطق المتأثرة بزراعة المخدرات بطريقة غير مشروعة (انظر الفقرة ٣١ (ح) من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

(٣٢) على سبيل المثال، فيما يتعلق بكفالة السلامة عن طريق إقامة العدل الجنائي واتخاذ تدابير وقائية بصورة فعالة (الفقرة ٣٤ (و) من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ووصول الفئات المستضعفة للعدالة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة (الفقرة ٣٥) (ط) من برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية).

(٣٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٨ (E/1995/28)، الفصل الحادي عشر، الفقرات ٦٥-٧٠.